الجامعة الاردنيـــــة
كلية الدراسات العليا

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية: حالة اليمن

اعداد
لبنى حسين صالح المسيبلي

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع
التاريخ

اشراف
الدكتور احمد خلف ملكاوي

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

أيار/ ٢٠٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٨

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
١-الدكتور احمد خلف ملكاوي، مشرفاً	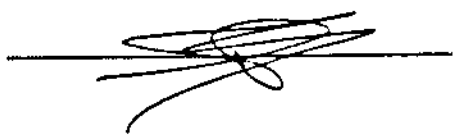
٢-الدكتور وليد شواقفة، عضواً	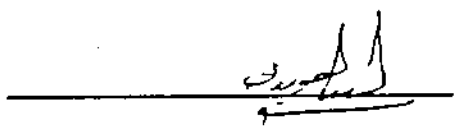
٣-الدكتورة بثينة المحتسب، عضواً	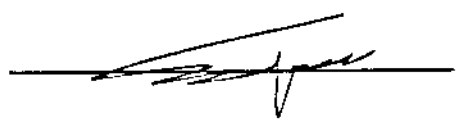
٤-الدكتور بشير عبد الرزاق، عضواً	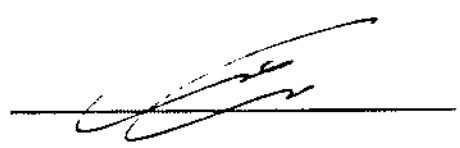

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـداء

الى :

التي وجهت شراعي في لجة الحياة وقاست من فترة ابتعادي عنها

أمي يحفظها الله

الى :

الذي غرس في نفسي أكرم الفضائل وحبب الي العلم فريضة وفضيلة مثلى

أبي رحمه الله

إليهم أقدم ثمرة جهدي حباً ووفاءً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر

أحمد الله حمداً كثيراً مباركاً فيه وصلي وأسلم وأبارك على النبي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم القائل : "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

بداية أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي الفاضل الدكتور أحمد ملكاوي الذي أشرف على هذه الرسالة وتجشم عناء مناقشتها فكرة فكرة وتعهدها برعاية الأستاذ الجامعي الجاد وتصحيح ما تخللها من عثرات وتصيد شوارد الأفكار التي لا يقدر عليها الا من أوتي العلم الجم، من أجل اخراج الرسالة بهذه الصورة، جزاه الله عني خير الثواب. كما أتوجه بالشكر والتقدير الى الأساتذة الأفاضل:الدكتور وليد شواقفة، والدكتورة بثينة المحتسب، و الدكتور بشير عبد الرزاق، على مناقشتهم البناءة وآرائهم التي أثرت هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الى السيدة شفاء مخاشن مديرة دائرة الدراسات والبحوث في الهيئة العامة للاستثمار والأستاذ عبد الرزاق السروري بوزارة الصناعة والآنسة ابتسام الفرح في برنامج الأمم المتحدة لتحسين الكفاءة الإدارية على ما قدموه من تعاون كبير في توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالرسالة.

وأخيراً الشكر والتقدير للشعب الأردني النشمي الذي عشنا بينه وما شعرنا لحظة بغربة او وحشة بل أحسن استقبالنا وأكرم ضيافتنا.

الباحثة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
شكر	د
المحتويات	هـ
قائمة الجداول	حـ
قائمة الملحق الإحصائي	ط
الملخص بالعربية	ي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة	٢
(١-١) أهمية الدراسة	٢
(١-٢) مشكلة الدراسة	٣
(١-٣) أهداف الدراسة	٣
(١-٤) الفرضيات	٣
(١-٥) منهجية الدراسة	٤
(١-٦) مصادر البيانات	٤
(١-٧) نموذج الدراسة	٤
(١-٨) الدراسات السابقة	٥
(١-٩) مجتمع الدراسة ومحدداتها	٧

الفصل الثاني

تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية

تمهيد	٩
(٢-١) أهمية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية	١٠
(٢-١-٢) أشكال التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية	١٢
(٢-٢) دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية	١٤

٥٢٥٠١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	رقم الصفحة

تمهيد ١٤
(٢-٢-١) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ١٤
(٢-٢-٢) انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ١٥
(٢-٢-٣) آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ١٧
(٢-٣) التمويل الخارجي في الاقتصاد اليمني ٢٠
(٢-٣-١) دوافع الاعتماد على التمويل الخارجي في اليمن ٢٠
(٢-٣-٢) أشكال التمويل الخارجي في اليمن..... ٢٣
(٢-٣-٣) مصادر تمويل الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠)..... ٢٦

الفصل الثالث

المناخ الاستثماري في اليمن

(٣-١) المناخ الاستثماري في اليمن ٢٩
(٣-١-١) الوضع الاقتصادي ٢٩
(٣-١-٢) الوضع السياسي والأمني ٣٥
(٣-١-٣) الوضع الإداري والقضائي ٣٦
(٣-١-٤) الوضع القانوني ٣٧
(٣-١-٥) الجهاز المشرف على الاستثمار..... ٤١
(٣-٢) جهود الدولة لتحسين المناخ الاستثماري ٤٤
(٣-٣) معوقات الاستثمار ٤٦
(٣-٤) الخلاصة ٤٨

الفصل الرابع

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في اليمن خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

(٤-١) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن ٥٠
(٤-٢) التوزيع الجغرافي للمشاريع الأجنبية..... ٥٢
(٤-٣) القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ٥٣
(٤-٤) مصادر الاستثمارات الأجنبية ٥٦
(٤-٥) فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن ٦١
(٤-٦) قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	رقم الصفحة
(٤-٦-١) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي	٦٢
(٤-٦-٢) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدخرات المحلية	٦٥
(٤-٦-٣) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة	٦٧
(٤-٤) الخلاصة	٦٩
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	
(٥-١) النتائج	٧١
(٥-٢)التوصيات	٧٣
قائمة المراجع	٧٥
الملاحق	٧٩
الملخص باللغة الإنجليزية	٨٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٢-١)	الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٧)	١٥
(٢-٢)	فجوة المدخرات المحلية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)	٢١
(٢-٣)	الميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)	٢٢
(٢-٤)	عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)	٢٣
(٢-٥)	هيكل قروض اليمن الخارجية كما هي في(١٩٩٧/١٢/٣١)	٢٤
(٣-١)	بعض المؤشرات المالية للفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)	٣٢
(٣-٢)	تطور سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الموازي (١٩٩٠-١٩٩٥)	٣٤
(٤-١)	حجم الاستثمار للمشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)	٥٠
(٤-٢)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية (١٩٨٣-١٩٩٧)	٥٢
(٤-٣)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧) موزعه على القطاعات الاقتصادية	٥٥
(٤-٤)	مصادر الاستثمارات الاجنبية (العربية) في اليمن خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)	٥٨
(٤-٥)	مصادر الاستثمارات الأجنبية في المشاريع (غير العربية)	٦٠
(٤-٦)	النتائج الإحصائية لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي	٦٥
(٤-٧)	النتائج الإحصائية لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدخرات المحلية	٦٧
(٤-٨)	النتائج الإحصائية لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة	٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي اليمني(١٩٩٠-١٩٩٧)	٧٩
٢	الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط (١٩٩٠-١٩٩٧)	٧٩
٣	المنح النقدية والعينية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)	٧٩
٤	الاستثمارات المتوقعة خلال سنوات الخطة الخمسية ومصادر تمويلها	٨٠
٥	بعض المؤشرات الإحصائية في مجال الكهرباء للفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)	٨٠
٦	الأرقام القياسية لاسعار المستهلك للفترة (١٩٩١-١٩٩٥) لمدينتي صنعاء وعدن.	٨١
٧	هيكل الجهاز المصرفي	٨١
٨	مؤشرات عن الاقتصاد اليمني (١٩٩١-١٩٩٥)	٨٢
٩	تطور سعر صرف الريال مقابل الدولار للفترة (١٩٨٣- ١٩٩٧)	٨٢
١٠	المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل القياسي	٨٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية: حالة اليمن

إعداد

لبنى حسين المسيبلي

إشراف

الدكتور: أحمد خلف ملكاوي

تتناول هذه الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عامة وفي اليمن خاصة باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحاضر. وهدفت هذه الدراسة إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات الاستثمار فيه، كما هدفت إلى تسليط الضوء على اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية. وتوصلت إلى أن حجم الاستثمارات متواضع، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف. ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئاً لجذب هذه الاستثمارات، بالرغم من أن قانون الاستثمار تضمن العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني، إلا إن هذا القانون وتعديلاته لم تؤد إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع وذلك بسبب العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة خلق مناخ استثماري ملائم، وتعزيزه بنظام إعلامي متميز يرقى إلى مستوى الأهداف والطموحات الوطنية المنشودة ومستوى التحدي والمنافسة الإقليمية والعالمية. كما أوصت الدراسة بضرورة وجود برنامج متكامل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلاً عن توجيهها ومتابعة تنفيذها وتذليل الصعوبات التي تعترضها، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الهادفة إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات الخاصة بتأمين الحماية، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقيات، ومحاولة الإسراع من وتيرة ذلك ما أمكن لنيل ثقة المستثمر باعتبار أن الحماية والشعور بالاستقرار هي من الأركان الأساسية التي تؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة :

احتلت التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية، إلا أن تمويل تلك التنمية قد استأثر بالجانب الاكبر من ذلك الاهتمام في ضوء قصور رأس المال الذي يعد قيداً أساسياً وعقبة كبيرة تحول دون انطلاق الاقتصاد الى مرحلة النمو الذاتي التي تنشدها تلك الدول، مما ألجأها إلى مصادر خارجية للتمويل تتمثل في المنح الإعانات والقروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة لتغطية فجوتي الموارد المحلية والنقد الاجنبي.

ونظراً لقصور المنح والإعانات الأجنبية وما يرافقها عادة من تبعات اقتصادية و اجتماعية وسياسية، ولاعتماد الدول النامية على الاقتراض الخارجي خلال عقدي السبعينات والثمانينات إلى درجة أثقلت كاهلها، وأصبح عبء المديونية الخارجية وخدمتها عقبة في طريق التنمية بدلاً من ان تكون وسيلة لها، وفي ضوء ذلك اتجهت غالبية الدول النامية الى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي، واتخذت العديد من السياسات، وقدمت الكثير من الحوافز والمزايا والضمانات له بغرض استقطابه. وجاء هذا التوجه منسجماً مع أفكار العديد من الاقتصاديين الذين رأوا في الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل صور التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية باعتباره ليس وسيلة لانتقال رأس المال الى الدول النامية فحسب بل وناقلاً للكثير من الفنون الانتاجية والأساليب الادارية والتنظيمية الحديثة التي تفتقر اليها الدول النامية.

(١-١)اهمية الدراسة :

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن من الوسائل المرغوبة في تمويل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما كانت السياسة الاقتصادية في الجمهورية اليمنية تعلق الكثير من الآمال على تلك الاستثمارات كمدخل رئيسي للتنمية، فقد قامت بسن العديد من التشريعات، واتخذت الكثير من الاجراءات التي تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مبتدئة بالقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ وانشاء الهيئة العامة للاستثمار، مستهدفة بذلك تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويأتي هذا الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية في ضوء ما يعانيه الاقتصاد اليمني من قصور في وسائل التمويل المحلية حيث حالت فجوتا الموارد المحلية والصرف الأجنبي دون تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة في الاقتصاد اليمني.

ولبيان دور الاستثمارات الأجنبية في الإقتصاد اليمني، ولعدم تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين (وذلك لتباين النظام الاقتصادي في كل من شطري اليمن سابقا بحكم اختلاف فلسفة النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل منهما، ففي حين تركزت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجنوب على القطاع العام مستفيدة من الخبرة الاشتراكية في الإنتاج والتوزيع وبالتالي لم يكن هنـــاك قوانين أو إجراءات تنظم الاستثمارات الاجنبية، فهذا الوضع لم يتطلب قيام دراسات في هذا الموضوع، بينما مالت تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشمال، الى العلاقات الاقتصاديـــة الرأســمالية. ورغم صدور القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٥ المنظم للاستثمارات المحلية والعربية الأجنبية الا أن المناخ الاستثماري لشمال اليمن لم يكن مشجعاً لهذا النوع من الاستثمارات نتيجة للاضطرابات التـــي كـــانت تنشأ بينه وبين اليمن الجنوبي، الى جانب ضعف الاهتمام من قبل السياسة الاقتصادية آنذاك بهذا النوع من التمويل نتيجة للعوائد الكبيرة للعاملين اليمنيين في الخارج، والمعونات التي كانت تقـــدم بســخاء، ولهذا لم يتم القيام بأي دراسة لهذا النوع من الاستثمارات وكيفية الاستفادة منها) تأتي هذه الدراســـة المتواضعة مستهدفة استجلاء دورها وتحديد آثارها على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد اليمني.

(١-٢) مشكلة الدراسة :

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة هي :

١-ما هي الدوافع التي تكمن وراء سعي الدول النامية (ومنها اليمن) لاجتذاب الاستثمارات الأجنبيـــة المباشرة؟

٢- ما هي المعوقات الحقيقية التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن؟

٣-ما هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في اليمن ؟ وكيف يمكن توجيهها لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني؟

(١-٣) أهداف الدراسة:

١-تحليل البيئة الاستثمارية السائدة في اليمن، والبحث عن معوقات الاستثمار فيه.

٢- بيان اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في اليمن.

٣- تقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن ان تساعد الحكومة اليمنية في تهيئة الظـــروف وتوفـــير المناخ المناسب للاستثمارات الاجنبية المباشرة في اليمن.

(١-٤) فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيات ثلاث هي:

١-أن عدم توافر المناخ الملائم أدى الى تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن خلال فترة الدراسة.

٢-أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشكل إضافة مهمة للاقتصاد اليمني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١-٥) منهجية الدراسة:

تم اتباع أسلوب التحليل الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي في عرض وتحليل المعلومات و البيانات وفي تقييمها وتفسيرها. فقد تم استخدام معادلات الانحدار البسيط والمتعدد، واستخدام المؤشرات الإحصائية كمعامل التحديد، واختبار مستوى المعنوية، واختبار دربون واتسن وذلك من أجل التأكد من قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

(١-٦) مصادر البيانات :

تعتمد هذه الدراسة على المصادر التالية:

النشرات الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار بالاضافة الى البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمني، والبيانات الصادرة عن الإسكوا، والمنشورات المختلفة ذات العلاقة.

(١-٧) نموذج الدراسة :

لدراسة العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبعض المتغيرات الاقتصادية تم استخدام النماذج الإحصائية التالية:

١-أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي:

تشير دالة الانتاج الى ان حجم الانتاج يتحدد بعاملين هما رأس المال(K) والعمل (L) ومجموعة من العوامل الاخرى المؤثرة في عملية النمو. ويمكن التعبير رياضياً عن دالة الانتاج بالشكل التالي:

$$Y=F(L,K) \qquad (١)$$

وفي هذه الدالة ولغاية تقدير تقدير أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي سوف يتم اضافة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد طرحها من رأس المال المستثمر في الاقتصاد تجنباً لحدوث مشكلة الازدواج الخطي المتعدد، وكذلك سيتم قياس الانتاج(Y) بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ليعبر عن النمو الاقتصادي فيصبح شكل الدالة كما يلي:

$$Y=F(L,k,f) \qquad (٢)$$

وبأخذ صيغ النمو لتغيرات الدالة (٢) وتحويلها الى نموذج قياسي للتقدير تصبح:

$$\overset{*}{Y}=a_1x_1+a_2\ x_2\ +a_3\ x_3 \qquad (٣)$$

حيث أن:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$\dot{Y}$: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

X_1 : نسبة الاستثمار من المصادر الاخرى الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

X_2 : نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

a_1, a_2, a_3 : معلمات النموذج المراد قياسه.

٢) أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على المدخرات الاجنبية:

2) $$\text{Log Ds} = a_0 + a_1 \log X_1 + a_2 \text{Log } X_2 + e_t$$

حيث :

Ds : المدخرات المحلية.

X1 : الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

X2 : الزمن.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

٣) أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة:

3) $$L = a_0 + a_1 X_1 + e_t$$

حيث:

L : عدد العمال في المشاريع الأجنبية المستثمرة في اليمن.

X_1 : الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

(١-٨) الدراسات السابقة :

ولعدم توفر دراسات عن الاستثمارات الاجنبية في اليمن سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات الخارجية نتناولها فيما يلي:

- دراسة (لطايفة، ١٩٩٦) وقد هدفت الى تبيان أثر الاستثمارات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤)، ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الأردني، من خلال اعتماده على النموذج التالي في اختبار هذا الأثر :

$$\text{LogQ} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{LogL} + \alpha_2 \text{LogK} + \alpha_3 \text{LogS} + \alpha_4 \text{LogI} + u$$

حيث إن :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

φ : الناتج القومي الإجمالي.

L : حجم العمالة الوطنية.

K : رأس المال المقدر.

S : المدخرات القومية.

I : الاستثمارات الأجنبية.

U : متغير الخطأ العشوائي.

وتوصل الباحث الى محدودية وتواضع حجم الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الأردني وبالتالي ضعف مساهمتها في النمو الاقتصادي.

- دراسة (Chung, 1995) التي استهدفت تحليل حجم وهيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة الى الصين، وأثرها على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٣) وقد تم في هذه الدراسة استخدام النموذجين التاليين:-

1) $\mathbf{LogGNPt = \alpha_0 + \alpha_1 LogSav_{t-1} + \alpha_2 LogFDI_{t-1} + \alpha_3 LogYear_t + U_t}$

2) $\mathbf{LogSav_t = \alpha_0 + \alpha_1 LogFDI + \alpha_3 LogYear_t + U_t}$

حيث إن :

LogGNP : معدل النمو في الناتج القومي.

LogSav : معدل النمو للمدخرات المحلية.

LogFDI : معدل النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Year : الزمن

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية.

والى علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية.

- دراسة (Balasubramanyam, 1996) التي هدفت الى تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٥) لعينة من ٤٦ دول نامية، حيث تم تصنيف هذه الدول الى مجموعتين :

المجموعة الأولى لدول انتهجت سياسة التصدير (EP)، والأخرى لدول انتهجت سياسة إحلال الواردات (IS) معتمدا على النموذج التالي :-

$$\mathbf{Y = \alpha + BL + \Upsilon (I/Y) + \psi (FDI/Y) + \varphi X}$$

حيث إن :

Y : معدل النمو في الناتج القومي.

L : العمالة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

I : الاستثمار المحلي.

FDI : الاستثمار الأجنبي.

X : الصادرات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً إيجابياً في البلدان التي انتهجت سياسة التصدير أكبر منه في الدول التي انتهجت سياسة إحلال الواردات.

-دراسة (Zeine Albdin,1994) التي استهدفت التحري عن دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ٤٢ دولة في منظمة المؤتمر الاسلامي في التنمية الاقتصادية، ووجدت الدراسة ان متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه الدول كان حوالي ٢٤% خلال الفترة ١٩٨٢ -١٩٩٢، وأن (٩) دول من (٤٢) جذبت ٩٠% من هذه التدفقات ولم تستطع دول المنظمة الاقل نمواً جذب أكثر من ١% من التدفقات الاستثمارية الاجنبية وبينت الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية أن هناك تركز شديد في قطاع الخدمات ومع ذلك هناك نسبة كبيرة توزعت على القطاع الزراعي في باكستان ونيجيريا. وتوصلت الى أنه رغم الدور المهم لهذه الاستثمارات الا أن أكثر الدول النامية حاجة لها هي أقلها جذباً لذلك النوع من الاستثمار، ذلك أن المستثمرين الأجانب يبحثون بالدرجة الأولى عن فرص استثمارية مربحة وآمنة، ولهذا تجدهم ينجذبون إلى البلدان التي توفر تلك المتطلبات. ولسوء الحظ فإن تلك الفرص لا تتوافر في أغلب الدول النامية في منطقة المؤتمر الاسلامي. كما توصلت الدراسة إلى ان على هذه الدول النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي، أن تعمل على خلق بيئة مناسبة لهذه الاستثمارات، وتحقيق المستوى الأدنى على الأقل من البنية الأساسية قبل أن تأمل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأن عليها في المدى المتوسط الاعتماد على مواردها المحلية لتمويل حاجاتها التنموية.

(١-٩) مجتمع الدراسة ومحدداتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المشروعات التي رُخِّصت وفق القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٥ والقانون الحالي رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، والذي يعرف بقانون الاستثمار، خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧).

أما أهم محددات الدراسة فتتمثل فيما يلي:

١- تضارب البيانات لدى الجهات المختصة.

٢- اقتصار إظهار البيانات في ميزان المدفوعات على المشاريع الأجنبية الخاصة بمشاريع النفط والغاز التي تتم عبر اتفاقيات خاصة تبرم مع الحكومة، وعدم الاهتمام بإدخال حسابات المشاريع الأجنبية وفق قانون الاستثمار في ميزان المدفوعات لمعرفة مدى أثرها على الميزان التجاري وحساب رأس المال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمهيد:

لقد اصبحت التنمية الاقتصادية Economic Development ، مسألة اجتماعيـــة وسياســية تحتل مكاناً بارزاً في الامور العالمية منذ عام ١٩٤٥. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ابتدأت عمليـة حصول غالبية الدول النامية – والتي كانت مستعمرة في السابق – على استقلالها السياسي من الحكـم الاجنبي، وبعد الحصول على الاستقلال استهدفت هذه الدول الناشئة تحقيق مستويات معيشـــة افضـل لمواطنيها وقامت بتحضير وتنفيذ العديد من الاصلاحات الداخلية لدعم عمليات الانماء فيها. وفي ظـل هذه الظروف نشأ علم التنمية الاقتصادية كأحد فروع علم الاقتصاد.وبدأت تظهر التفرقة بين مفـهومي التنمية والنمو في غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية وأجتهد كل مؤلف في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين. إلا إنهم يتفقون على ان مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومـــي والناتج القومي. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالاضافة الى النمو الكمي إجراء مجموعـــة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمعات. ولكن هناك من يرى أن الفصل بين المفهومين الســـابقين يرتكز الى أسانيد غير علمية وغير دقيقة وفي هذا يقول كل من محمد وســـهير: أن ســبب الاهتمـام المبالغ فيه للفصل بين مفهومي التنمية والنمو انما يعود الى المناخ العـــالمي الســائد خـلال عقـدي الخمسينات والستينات والذي تميز بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والتنـــافس فيما بينهما لاحتواء البلدان حديثة الاستقلال والتي عرفت بالدول النامية. فالمعسكر الاشـــتراكي الـذي حقق نجاحات كبيرة في اجتذاب غالبية البلدان النامية إليه يستند الى أيدلوجية حتمية التطور المتصـاعد للمجتمع الإنساني من العبودية الى الإقطاع الى الرأسمالية الى الاشتراكية، وأن كل مرحلة مـن تلـك المراحل تختلف كيفياً عن المراحل الاخرى ولما كانت الحاجة ضرورية لإجراء تغييرات كيفيـة فـي اقتصاديات البلدان النامية لتصحيح الهيكل المتخلف الناتج عن سنوات الاستعمار الطويلة، فـإن ذلـك يعني الإقرار بالفكرة الأيدلوجية للمعسكر الاشتراكي، وبالتالي تطرح امكانية التغيير الكيفـي داخـل البلدان الرأسمالية المتقدمة. انطلاقاً من هذا المأزق كانت أهمية تبرير المقترحات الخاصة بضـرورة التغيير الهيكلي في البلدان المتخلفة وعدم ضرورة هذا التغيير في البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومن ثـم جاء إطلاق مصطلح النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة واطلاق مصطلـح التنمية على التطور الاقتصادي في البلدان النامية. ومع انهيار تجارب التطبيق الاشتراكي في الاتحـاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية منذ أواخر الثمانينات اختفى ذلك الاهتمام بالتفرقة بين المفهومين فـي أدبيات التنمية الاقتصادية حيث انتهى الدافع الأيدلوجي لهذه التفرقة بانفراد الولايات المتحـدة بقيـادة الاقتصاد العالمي. وبدأت مفاهيم جديدة تحتل بؤرة الاهتمام العالمي ومن أهم تلك المفاهيم الجديدة النمو الاقتصادي المستدام، التحرر الاقتصادي، آلية السوق، التكيف الهيكلي، الخصخصة، إزالـة الحواجـز الجمركية، ... الخ.

٥٢٥٠١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالتالي فان تعريف التنمية الاقتصادية هو ذلك التعريف الذي يقتضي إضافة أبعاد جديدة وذلك على النحو التالي (محمد ١٩٩٩):

١-أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.

٢-ان تستند عملية التنمية بالدرجة الاولى على القوى الذاتية للمجتمع.

٣-أن تضمن عملية التنمية تحقق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

٤-أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.

٥-أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لافراد المجتمع.

٦-أن تحقق قدرا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع.

(٢-١) أهمية التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية :-

تعتبر مشكلة التمويل من المشكلات الأساسية التي تواجه البلدان النامية لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتنشأ هذه المشكلة عن عدم كفاية المدخرات الفعلية للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حتى يصل الاقتصاد الى مرحلة النمو الذاتي، يضاف إلى ذلك ما تعانيه الدول النامية من تراخي معدلات النمو في حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية او انخفاض هذه الحصيلة في بعض الظروف بسبب عوامل عديدة منها تدهور شروط تجارتها الخارجية، والتقلبات في الأسعار والأسواق في الأجل القصير، فضلا عن أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية حتمت عليها تبني برامج وخطط ضخمة ومتلاحقة كي تقلل من فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة.

وتبرز تلك المشكلات أهمية الاستعانة بالتمويل الخارجي، حتى يمكن الوصول الى معدلات أكبر لتراكم رأس المال، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

غير أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية، بل يجب أن يعتمد على الموارد المحلية في المقام الأول، مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد الخارجية تمثل وسيلة مكملة وليست بديلة عن الموارد المحلية.

وترجع الحاجة الى الاستعانة بالموارد الخارجية الى اعتبارين أساسين هما: تعزيز المدخرات المحلية، وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الانتاجية. وفيما يلي إلقاء لبعض الضوء على كل منهما:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- تعزيز المدخرات المحلية:-

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات المدخرات المحلية بشقيها الاختيارية والإجبارية، وهو أمر يعود إلى انخفاض مستويات الدخول أساساً، فضلاً عن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ويعتبر الارتفاع في معدلات النمو السكانية أحد أسباب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مما يولد ضعفاً على مستوى الدخل الفردي بصورة مستمرة. وفضلاً عن ذلك، هناك عامل المحاكاة لدى الطبقات مرتفعة الدخل الذي يترتب عليه زيادة الاستهلاك الترفي. ووفقاً لنموذج "هارود-دومار" في النمو الاقتصادي الذي يربط بين معامل رأس المال/الناتج ومعدل النمو السكاني فإن على الدول إذا ما أرادت المحافظة على مستوى دخل الفرد دون تغيير أن تحقق معدلاً من النمو يعادل معدل النمو السكاني فيها، فقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بتمويل الاستثمارات الضخمة أجبرت هذه الدول على اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية (شرايحة،١٩٨٧) أي تغطية ما يسمى بالفجوة الإدخارية وأوضحت بيانات آفاق الاقتصاد العالمي أن النسبة المئوية للاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٦ في الدول النامية بصفة عامة كانت ٢٨,٩%، بينما كانت نسبة المدخرات الى الناتج المحلي الاجمالي ٢٧% في نفس العام وبالتالي كان احتياج الدول النامية لتغطية هذا العجز ١,٩% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول، هذه النسبة تمثل فجوة الموارد المحلية.

ب- توفير النقد الأجنبي :-

تضطر الدولة النامية بصفة عامة الى استيراد الكثير من المعدات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الانتاج التي تتطلبها القطاعات الانتاجية كافة، وذلك لتنفيذ برامج الاستثمار المخططة (دراز، ١٩٨٨)، وهي غالباً ما تكون طموحة في المراحل الأولى من مراحل التنمية. ويعتبر تنفيذ تلك الاستثمارات سبباً في الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من غير ان تقابله زيادة مماثلة في حجم الصادرات، وبالتالي تزداد الحاجة الى النقد الأجنبي. ومن هنا تظهر فجوة الصرف الأجنبي.

والجدير بالذكر أنه حتى إذا ما فرض أن معدل الادخار المحلي قد ارتفع الى المستوى اللازم والمطلوب لتحقيق معدل الاستثمار المخطط والمرغوب فيه، فإن هذا الأمر لا يعني توفير احتياجات الاستثمار من النقد الأجنبي، أي أن إلغاء الفجوة الادخارية لا يلغي فجوة الصرف الأجنبي، بل إن إلغاء فجوة الصرف الأجنبي بالحصول على موارد أجنبية هو الذي يلغي الفجوة الادخارية حيث قد تظهر فجوة الصرف الأجنبي بصورة مستقلة تماماً عن الفجوة الإدخارية، وتمثل قيداً على معدلات التنمية الممكن تحقيقها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-١-٢) أشكال التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية :

يتضح مما سبق ان التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ينشأ نتيجة قصور وسائل التمويل المحلية عن الوفاء بحاجة الاستثمار وبرامجه الطموحة التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها، وتتمثل المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في ثلاثة مصادر أساسية هي : المنح والإعانات، والقروض، والاستثمارات الأجنبية.

أ- المنح والإعانات :-

وتمثل المنح والإعانات انتقالا لرؤوس الأموال الأجنبية من حكومات الدول المانحة الى الدول النامية، وهي أموال لا يترتب على الدولة المتلقية لها التزامات دفع مستقبلية (الزعبي، ١٩٧٦).

ولما كانت غالبية هذه المنح والإعانات مشروطة، وتلعب الإعتبارات السياسية فيها دورا كبيرا، إضافة إلى أنها لا تقدم بصورة منتظمة، فإن هذا يحد من فعاليتها كمصدر من مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويقلل من اعتماد هذه الدول عليها، ومن ثم فإن مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية تكون محدودة.

ب- القروض الخارجية :-

تنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من حيث مصدرها الى: قروض عامة وقروض خاصة والقروض العامة هي تلك القروض التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو معنويين أو حكومات او هيئات دولية أو هيئات أقليمية. أما القروض الخاصة فهي تلك القروض التي يعقدها الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الاقليمية (عجمية، ١٩٨٣).

وتنقسم القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حيث الشروط التي تعقد بها الى قروض سهلة، وقروض صعبة. والقروض السهلة هي تلك القروض التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة، حيث تزداد فيها فترة السماح وتعقد بأسعار فائدة أقل من اسعار الفائدة التجارية، وفيها يزداد أجل القرض، وقد تسدد العملة المحلية أو بجزء من انتاج المشروع الممول القرض به. بينما القروض الصعبة فهي تلك القروض التي تعقد بالشروط التجارية، من حيث سعر الفائدة المرتفع وشروط السداد التجارية الاخرى.

وتشير تجارب الدول النامية منذ بداية السبعينات الى انها قد اعتمدت بصورة كبيرة وبمعدل متزايد على القروض الخارجية لسد فجوتي الموارد المحلية والصرف الأجنبي مما ترتب عليه تزايد الدين العام الخارجي بصورة كبيرة، فقد تضاعفت حدة هذه المشكلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفائدة في نهاية السبعينات حيث اتجهت الدول النامية الى الأسواق المالية الخاصة للاقتراض بشروط السوق مرتفعة التكاليف مما ترتب عليه تفاقم مشكلة الديون الخارجية، وارتفاع أعباء خدمتها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الدين الخارجي للدول النامية قد بلغ ١٧٨٣,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦، كما ارتفعت نسبة خدمته الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات الى ٢٣% بالمقارنة مع ٢٢,٧% في عام ١٩٩٥. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧).

ج- الاستثمارات الأجنبية :

تتخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين أساسيين هما:

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تتمثل في تلك الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي ويديرها إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بنسبة تبرر له حق الإدارة (حجير، بدون سنة). وقد يكون المستثمر فردا او شركة أجنبية او مؤسسة خاصة، لكن الكثير من تلك الاستثمارات في الوقت الحاضر يكون على شكل فروع للشركات الكبرى عابرة القارات التي أصبحت تسيطر على الجانب الأكبر من الاستثمارات الخارجية المباشرة على مستوى العالم.

ب- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

تتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي تصدرها الهيئات العامة او الخاصة في الدول النامية، على ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع. وتتمثل ايضا باقتراض الحكومة او بعض الشركات او الافراد في البلدان النامية من البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية (شرايحة، ١٩٨٧). وتعد التفرقة بين الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة من الأمور المهمة ذلك أن الاستثمارات المباشرة تقترن عادة بانتقال رأس المال والعمل والإدارة الأجنبية، ولكن الاستثمارات غير المباشرة تقتصر على انتقال عنصر رأس المال فقط.

ونتيجة لأزمة الديون الخارجية وأعبائها اتجهت الكثير من الدول النامية الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولا سيما المباشرة منها، وخاصة بعد تغير النظرة الى تلك الاستثمارات من حيث ارتباطها بالاستعمار في العقود السابقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-٢) دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية :-

تمهيد:

بينا في الجزء السابق أن المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتمثل في المنح والإعانات والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة ام غير المباشرة. ونظراً لقصور المنح والإعانات وما يكتنفها من العوامل التي تحد من فعاليتها كمصدر من مصادر التمويل، ونتيجة لزيادة عبء المديونية الخارجية للدول النامية وإحجام الدول المتقدمة عن تقديم المزيد من القروض، وتوجه الدول النامية نحو الحرية الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الوسائل المرغوبة في تمويل التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر، وقد ازداد دوره بصورة كبيرة نتيجة لتزايد حجمه من حيث الرصيد والتدفقات والمعاملات الناشئة عنه، ففي عام ١٩٩٦ قدر المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ ٣,٢ تريليون دولار (تقرير الاستثمار العالمي ، ١٩٩٧) وبلغت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٣٥٠ مليار دولار في السنة نفسها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (أ)، ١٩٩٨).

ونظراً لأهمية الدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر وما يترتب عليه من آثار سنتناول فيما يلي مفهومه ووسائل انسيابه وآثاره.

(٢-٢-١) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يأتي من خارج الدولة المضيفة ويكون لأصحابه دور فعال في إدارة شؤون المنشأة وتسيير أمورها وذلك عن طريق المساهمة الدائمة في رأس المال. ويأتي معظم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والمشاريع المشتركة بين تلك الشركات وشركات خاصة محلية، أو بينها وبين مؤسسات حكومية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ب)، ١٩٨٧).

يوضح الجدول (٢-١) الاستثمارات الاجنبية خلال الاعوام (١٩٨٦-١٩٩٧)، فيلاحظ أن مجموع هذه الاستثمارات المتدفقة على البلدان قد زاد بمعدل ٢٧% في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦. وقد كان نصيب الدول المتقدمة (٣٥٩) بليون دينار بينما كان نصيب الدول النامية (٦١) بليون دولار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٢-١)

مليون دولار

الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الأعوام (١٩٨٦-١٩٩٧)

الدول المستضيفة	١٩٨٦-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
اجمالي الاستثمار في العالم	١٨٠٥١٠	٢٠٠٨٠٠	٢٤٠٩٠٠	٢٨٤٢٦١	٣٥٢٥١٤	٣٣٣٦٢٩	٤٢٣٦٦٦
الدول المتقدمة	١٦٩١٥٥	١٧٩٩٨٤	٢٠٥٨١٠	٢٤١٤٨١	٣٠٦٤٦٥	٢٨٣٤٧٦	٣٥٩٢٣٦
الدول النامية	١١٣٣١	٢٠٧١٤	٣٤٩٢٩	٤٢٥١٢	٤٥٦٤٢	٤٩١٦١	٦١١٣٨

Source: world investment Report, Trends and Determinants, 1998, United Nations, New york and Geneva.

وقد تزايد الاتجاه في ظل برامج التصحيح الهيكلي نحو اتخاذ الاستثمار الأجنبي شكل تملك كلي أو جزئي للمشروعات القائمة عن طريق مقايضة الديون بأصول رأسمالية وذلك بغرض تخفيض عبء المديونية على الدول المدينة، وتشجيع المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

(٢-٢-٢) انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتم الاستثمارات الأجنبية حالياً ضمن قنوات أساسية هي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة.
- الاستثمارات الأجنبية الثنائية.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسية.

ويرتبط هذا التقسيم بتوزيع ملكية الاستثمارات الأجنبية ومدى المشاركة المحلية في ملكيتها. ويتميز كل شكل من هذه التدفقات عن الآخر بعدد من الخصائص سيتم توضيحها فيما يلي:-

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة :

وتتمثل في المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة، والتي زادت أهميتها النسبية بشكل واضح منذ بداية السبعينات، وذلك نتيجة تغير وجهة نظرة الدول النامية إلى تلك الاستثمارات بعد أن أدت في مرحلة تاريخية سابقة الى استنزاف موارد الدول النامية في إطار ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات المباشرة. بيد أن بعض الاقتصاديين قد اعتبرها مجرد استثمارات جغرافية تعمل على تحويل الفائض من الدولة المضيفة الى الدولة الأم صاحبة تلك الاستثمارات.

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية :

جاء انتقال رؤوس الأموال الأجنبية مصاحباً لرغبة الدول المضيفة وبشكل خاص النامية في مشاركة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وجاءت تلك المشاركة أحياناً مع رأس المال الوطني الخاص وأحياناً أخرى مع رأس المال الوطني العام، أو الاثنين معاً في وقت واحد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رأس المال الوطني الخاص وأحياناً أخرى مع رأس المال الوطني العام، أو الاثنين معاً في وقت واحد (ابو قحف، ١٩٩١). وكان من نتائج تلك المشاركة ظهور ما يعرف بالمشروعات المشتركة التي ساهم في إنشائها أفراد أجانب او حكومات أجنبية او منظمات دولية. وقد يكون الشريك المحلي فرداً او شركة خاصة او حكومة الدولة المضيفة ذاتها. وتفضل الشركات الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفراداً او شركات خاصة مماثلة وذلك لإعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص غالباً ما يكون أكثر استعداداً من موظفي الحكومة لتوفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع. إلا أن هناك حالات معينة تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها، وينطبق هذا على شركات استغلال الثروات الطبيعية.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسية :

ترتب على التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أخذ مكانه بعد الحرب العالمية الثانية، وسهولة انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي حدوث تداخل كبير بين الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الكبرى في العالم، ورغبة العديد من هذه الشركات في الاندماج فيما بينها مما أسفر عن ظهور عدد من الشركات العملاقة على الساحة الدولية. وتتميز هذه الشركات بأن الملكية الفعلية لأسهمها تتوزع بين جماعات تحمل جنسيات مختلفة. وتمارس هذه الشركات أنشطتها الإستثمارية في العديد من الدول، وتملك اصولاً في أكثر من دولة، ومن هنا جاءت تسميتها بالشركات متعددة الجنسية.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في الاقتصاد الدولي في الوقت الحاضر، وتمثل أهم مصادر وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إنها مسؤولة عن أكثر من ٨٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل. وقد بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية في عام ١٩٩٥ (٤٤٥٠٨) شركات و (٢٧٦٦٩٥) شركة تابعة (تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٧).

وتتميز الشركات العملاقة بتنوع وكبر نشاطها الانتاجي والاستثماري، وإنشاء فروعها في العديد من الدول المتقدمة و النامية، واحتكارها للتكنولوجيا الحديثة، في حين توجد مراكزها الرئيسة في عدد محدود من الدول المتقدمة اقتصادياً. وتعمل تلك الشركات على التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بسياساتها الإنتاجية والسعرية والاستثمارية بما يحقق مصالحها ويحقق أهدافها.

وقد تعددت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، ومن هذه التعريفات "هي شركات جذورها في دولة ما وتمارس نشاطاً إنتاجيا في دولة أخرى طبقاً لتخطيط يتم في مركز ينتمي الى دولة واحدة، وبناء على قرارات تأخذ في الاعتبار اختيارات ذات طابع دولي (بسيم، ١٩٨٤)، والمشروعات متعددة الجنسية هي وليدة الاقتصاديات الرأسمالية الأكثر تطوراً وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى البعض ان هذه الشركات يجب أن تكون لها فروع في دولتين على الأقل، ويرى البعض الآخر ان تكون لها ستة أفرع كحد أدنى، (فضة، ١٩٨١). على أن تخضع الفروع لسيطرة الشركة الأم من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث الإدارة والتخطيط والرقابة، ذلك أن الهدف النهائي للشركة متعددة الجنسية هو تعظيم أرباحها بصفة عامة، وليس أرباح بعض فروعها.

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنويع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يلائم وتحقيق ذلك الهدف. وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول الى الأسواق العالمية بما تمتلكه من وسائل الدعاية والإعلان مما جعلها تمثل – في الوقت الحاضر – قوة اقتصادية مهمة في الاقتصادي العالمي.

(٢-٢-٣) آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية :

تباينت وجهات النظر حول الاستثمارات الأجنبية، فهناك من يؤيد هذه الاستثمارات ويعدد فوائدها ومزاياها، وهناك من يرفضها ذاكرا جميع المساوئ والمشكلات والمعيقات التي تسببها، وهناك من يوفق بين وجهتي النظر وينتهج سياسة الاعتدال من خلال عدم الافراط في جذب تلك الاستثمارات، وينادي بوضع أسس وقواعد منظمة لها بحيث تحقق الفوائد المتوخاة لجميع أطرافها.

وفيما يلي أهم الآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية:

أ. الأثر على ميزان المدفوعات :

يعتبر أهم هدف تسعى الدول النامية الى تحقيقه من وراء تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو علاج العجز في موازين مدفوعاتها الذي يمثل قيدا على معدلات النمو في تلك الدول، ذلك أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة يمكنها من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمعدات الإنتاجية اللازمة لبرامج التنمية دون الحاجة لزيادة الصادرات، كما أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية ومعرفتها وخبراتها بالأسواق الخارجية وكذلك بعلامتها التجارية تفتح أمام الدول النامية إمكانيات أكبر لدخول أسواق التصدير (دراز، ١٩٨٨) ومن ثم زيادة العوائد من تلك الصادرات.وتحقيق وفر في النقد الأجنبي نتيجة إحلال الواردات.

ب. الأثر على الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي :

تستهدف الدول النامية من اجتذابها للاستثمار الأجنبي زيادة مواردها المالية وسد فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي وبالتالي تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها -إذا ما أحسن توجيهها- إضافة مباشرة الى التراكم الرأسمالي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال:

١- زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة المدخرات المحلية التي يمكن تحويلها الى استثمارات منتجة ترفع من معدل التراكم الرأسمالي، ومن ثم تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- نقل المعارف الفنية والتكنولوجية وتنمية المهارات المحلية والتنظيمية والإدارية، وهذا يمثل استثمارا في رأس المال البشري، ويعمل على رفع كفاءة الأفراد، ومن ثم زيادة إنتاجيتهم.

٣- تحفيز إنشاء صناعات مساعدة أخرى توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاج اليه من مستلزمات الإنتاج، أو القيام ببعض عمليات التصنيع والتسويق لمنتجات تلك المشروعات.

٤- حصول الحكومة على ايرادات إضافية في صور ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح (عبد الله، ١٩٩٨) تسهم في تمويل الإنفاق العام، وإقامة مشروعات البنية الأساسية ورأس المال الإجتماعي.

جـ. الأثر على الأيدي العاملة :

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى زيادة حجم الاستخدام (المالكي، ١٩٧٤) بالاضافة الى آثار غير مباشرة على العمالة تتمثل في خلق وظائف جديدة نتيجة للترابط بين الأنشطة الناتجة عن تلك الاستثمارات والمشروعات المحلية الأخرى، فضلا عن خلق طلب إضافي على خدمات النقل والتسويق وغيرها من الخدمات، وأيضا على مشروعات راس المال الاجتماعي مما ينعكس ايجابيا على الطلب على القوى العاملة في الدول النامية.

د. الأثر على هيكل الانتاج :

تعاني الدول النامية العديد من الاختلالات الهيكلية التي تعوق تحقيق عملية التنمية الاقتصادية فيها مثل: الاختلال في هيكل الإنتاج، حيث تعطي الأهمية النسبية لقطاع الزراعة كمصدر للتشغيل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وتعمل الاستثمارات الأجنبية على تقليل هذا الاختلال الهيكلي عن طريق إقامة المشروعات الصناعية حيث تزداد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي. ولما كانت الاستثمارات الأجنبية تستخدم الكثير من الأساليب الحديثة، فإنها تلعب دورا مهما في الإسراع بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية بما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة لازمة لتطوير الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية، اذ يترتب على انتقال التكنولوجيا المتطورة إما إنتاج منتجات جديدة او إنتاج منتجات قائمة بأساليب أكثر كفاءة (بيرغسمان، ١٩٩٥).

وبالإضافة إلى الآثار الإيجابية السابقة هناك الكثير من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي التي تقلل من فعالية دوره في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وتتمثل هذه الآثار في:-

١- أن تحويلات الأرباح ورسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية وتكاليف الإدارة بالاضافة الى تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات الى الخارج، بالاضافة الى الواردات المباشرة وغير المباشرة لهذه الاستثمارات قد يفوق الوفر في النقد الأجنبي الناتج من انتهاج سياسة إحلال الواردات او عوائد الصادرات والتدفقات المبدئية لراس المال مما يكون له أثر سلبي على ميزان المدفوعات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- أن الشركة الأم عندما تمد فروعها بتدفق من رأس المال الأجنبي على شكل معدات وآلات وتجهيزات تبالغ عادة في تقدير تلك التجهيزات لكي تزيد من نسبة مشاركتها في رأس مال فروعها الخارجية. (الموفق، ١٩٩٧).

٣- تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تقاعس الحكومات في الدول النامية عن تعبئة المدخرات المحلية وعدم الاهتمام برفع مدخراتها المحلية طالما أن رأس المال الأجنبي يوفر الموارد المالية اللازمة للتمويل. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزيد من معدلات الاستهلاك في الدول النامية من خلال منتجاتها الجديدة، وبذلك تتحول الزيادة في الدخول الى زيادة في الاستهلاك وليس الى زيادة في المدخرات. (المالكي، ١٩٧٤).

٤- إن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التصنيع في البلدان النامية وعلى تخفيف حدة اختلال هيكل الإنتاج فيها يتوقف على استراتيجيات التصنيع التي تنتهجها تلك الدول سواء ما يتعلق بإحلال الواردات أم التوجه نحو التصدير. فالدول التي انتهجت استراتيجية إحلال الواردات عملت بشكل عام خلف رسوم جمركية عالية على الواردات بالاضافة الى عدم قدرتها على إنشاء عدد كاف من الروابط مع المشروعات المحلية. (الرداوي، ١٩٨٥). وتركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية خلال الثمانينات في فروع البنوك التجارية وفي المجال السياحي والإنشاءات والفنادق.

٥- وبسبب استخدامها لأساليب انتاجية مكثفة لرأس المال تكون مساهمتها محدودة في خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة، كما أن اعتمادها على مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج جعلها لا تتكامل مع المشروعات المحلية مما يقلل من أثرها غير المباشر على العمالة، فضلا عن اعتمادها على الخبراء والفنيين الأجانب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢-٣) التمويل الخارجي في الاقتصاد اليمني:

تم التعرض في الجزء (٢-١-٣) الى أشكال التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، وأن الدول النامية تلجأ الى المصادر الخارجية نتيجة لقصور وسائل التمويل المحلية عن الوفاء بحاجة الاستثمار وبرامجه الطموحة. ولما كانت اليمن هي إحدى هذه البلدان فقد لجأت الى الاعتماد على تلك المصادر، وسيتم فيما يلي التعرف على دوافع اعتماد اليمن على التمويل الخارجي وأشكاله.

(٢-٣-١) دوافع الاعتماد على التمويل الخارجي في اليمن:-

يمكن إجمال دوافع الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي بالاعتبارات التالية:-

أ- فجوة المدخرات المحلية:- وتعرف بأنها انخفاض المدخرات المحلية دون مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

لقد شهد الاقتصاد اليمني زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار يظهرها الجدول (٢-١) ، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار من (١٦٣٥٠) مليون ريال عام ١٩٩٠ الى (١٧٠٦٢٣) مليون ريال عام ١٩٩٧، اى بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٤٣%. ونظرا لانخفاض المدخرات المحلية (٣١٣٦٣) مليون ريال كمتوسط دون مستوى الاستثمار المتحقق (٥٩٤٧٠٣) مليون ريال (كمتوسط) فقد نتج عن ذلك وجود فجوة كبيرة في المدخرات ارتفعت من (٧٣٣٠) مليون ريال عام ١٩٩٠ الى (٨٤٠٩٣) مليون ريال عام ١٩٩٤، ومع الأخذ بالاعتبار ان جزءاً كبيراً من الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد تم تمويلها من خلال المصادر الخارجية تتضح اهمية الدور الذى تلعبه تلك المصادر في تمويل الاستثمار، وللدلالة على ذلك فقد أظهرت إحدى الدراسات الاقتصادية أن نسبة الموارد الخارجية (قروض + تحويلات رسمية) شكلت (٧٠-٧٥%) من فجوة الموارد المحلية (وزارة التخطيط، ١٩٩٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٢-٢)

فجوة المدخرات المحلية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

مليون ريال

السنوات / البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ [١]	١٩٩٧ [٢]	المتوسط *
الناتج المحلي الاجمالي	١٢٣٧٥٧	١٤٦٠١٢	١٨٢٧٨٦	٢٢٠٢٤٩	٢٦٨٧٨٩	٤٤٧٧٥٣	٦٥٥١٩٢	٧٤٠٦٣٦	
الاستهلاك الكلي	١١٤٧٣٧	١٥٥١٠٤	١٨٩٦٧٩	٢٤٤٠٠٠	٢٦٧٠٤٤	٤٣٧٧٧٤	٥٥٣٧٢٤	٥٧٢٤٠٠	
الادخار المحلي	٩٠٢٠	-٩٠٩٢	-٦٨٩٣	٢٣٥٧١	١٧٥٤	٩٩٧٩	١٠١٤٦٨	١٦٨٢٣٦	٣١٣٦٣,١
الادخار الاجمالي	١٦٣٥٠	٢٠١٢٧	٣١٩١٦	٣٩٥٧٩	٨٥٨٤٧	٩٣٧٦٣	١٣٦٤٩٨	١٧٠٦٢٣	٥٩٤٧٠٣
معدل نمو الادخار *	-	%٢٣	%٥٨,٦	%٢٤	%١١٦,٥	%٩,٢	%٤٥,٦	%٢٥	%٤٣,١
فجوة المدخرات المحلية **	٧٣٣٠	٢٩٢١٩	٣٨٨٠٩	٦٣١٥٠	٨٤٠٩٣	٨٣٧٨٤	٣٥٠٣٠	٢٣٨٧	

المصدر : كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزي للاحصاء، ص٣٧٤، صنعاء.

كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٧، الجهاز المركزي للاحصاء، ص٣٨٠، صنعاء.

* حسب من قبل الباحثة.

[١] فعلية أولية.

[٢] أرقام تقديرية أولية.

ب- عجز الميزان التجاري :-

تعد التجارة الخارجية المصدر التقليدي للحصول على النقد الأجنبي، فنماء الصادرات يشكل عاملا أساسيا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي وتوسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتغيير بنيانه. ويعتبر التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية مرآة تعكس حالة الاقتصاد الوطني، ومؤشرا مهما لمعرفة أوضاعه فتركيب الصادرات والواردات يعكس اتجاهات السياسة الاقتصادية في بلد ما من خلال مقارنتها بالناتج المحلي ومكوناتها المختلفة (بركات،١٩٨٥).

ولابد من التنويه أن البيانات الرسمية لا تعكس حقيقة الواردات السلعية نظرا لانتشار ظاهرة التهريب والتجارة غير الرسمية.

ومن دراسة الأرقام في الجدول (٢-٢) يظهر ان الاقتصاد اليمني يعاني من عجز في ميزانه التجاري ارتفعت قيمته من (١٠٢,٨) مليون دولار عام ١٩٩٠ الى (٩٧١,٣) مليون دولار عام ١٩٩٣ ثم حقق فائضا في عام ١٩٩٤ بلغ (٢٧٤,٢) مليون دولار، وهذا الفائض مرجعه ارتفاع عوائد النفط بمقدار (٧٧٩) مليون دولار عن عام ١٩٩٣ وانخفاض الواردات بمبلغ (٥٩٥,٥) مليون دولار

** فجوة المدخرات المحلية = الناتج المحلي الاجمالي - الاستهلاك المحلي الاجمالي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في العام نفسه ناتج عن الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد عام ١٩٩٤ (حرب الانفصال) أما العجز في عامي ١٩٩٦،١٩٩٧ فهو منخفض نسبيا مقارنة بالفترة (١٩٩٠-١٩٩٣)، ويعود ذلك لسياسة الاصلاح الاقتصادي التي بدأتها الحكومة في ابريل ١٩٩٥. وتمويل هذا العجز وخاصة في الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٣) تم من السحب من الاحتياطي والتخلف عن تسديد خدمة الدين الخارجي وبالذات الاقساط والفوائد المستحقة لروسيا الاتحادية بالاضافة الى القروض والمساعدات .

جدول (٢-٣)

الميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

مليون دولار

البيان / السنوات	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات
١٩٩٠	١٠٢,٨-	٤,٦-
١٩٩١	٧٢٣,٦-	٧٨٩,٩-
١٩٩٢	٨٦٩,٣-	١٠٨٩-
١٩٩٣	٩٧١,٣-	١٠٢٤,٦-
١٩٩٤	٢٧٤,٢	٦٧٤,١-
١٩٩٥	١٤٩	٥٥٣-
١٩٩٦	٣١-	٣٩٣-
١٩٩٧	٤٧-	٤٩

المصدر: - كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ا، لجهاز المركزي للاحصاء، ص٢٥٨ ، صنعاء.

- كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٧ الجهاز المركزي للاحصاء، ص٣٦٦ ، صنعاء.

جـ- عجز الموازنة العامة:-

اصبح العجز في الموازنة العامة ظاهرة من الظواهر التي يعاني منها الاقتصاد اليمني في الوقت الحالي، ويلاحظ من الجدول (٢-٣) تنامي معدلات العجز الى الناتج المحلى الاجمالي، فقد شهدت الموازنة العامة للدولة عجزا مستمرا خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) تفاوتت حدته بعض السنوات، الا ان الصورة العامة لهذا الارتفاع المتواصل ادى بالحكومة الى مواجهة هذا العجز عن طريق اللجوء الى التمويل الخارجي بوساطة القروض والمساعدات، والجدول (٢-٣) يوضح الاتي:-

انخفضت نسبة التمويل الخارجي إلى عجز الموازنة من (١٧,٢%) عام ١٩٩٠ واستمرت في الانخفاض لتصل (٣,٢%) عام ١٩٩٤، ويعود السبب في ذلك لأزمة الخليج وتفكك الاتحاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السوفيتي*، ثم ارتفع هذا التمويل ليصل الى ٩٦,٨ و٦٠,٥% لعامي ١٩٩٦و١٩٩٧ على التتابع، وهذا مرجعه للقروض والمساعدات من مؤسسات التمويل الدولية لتنفيذ برامج الاصلاح والتكيف الـــهيكلي في الاقتصاد اليمني.

جدول (٢-٤)

عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

مليون ريال

البيان / السنـــوات	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات	العجز المالي بدون القروض والمساعدات	التمويل الخارجي	نسبة التمويل الخارجي الى العجز
١٩٩٠	٢٦٠١٢	٣٥٩٦٧	١٢٠٢٦	٢٠٧١	١٧,٢
١٩٩١	٣٧٩٩٩	٤٤٠٧٠	١٠٩٢٤	٥	٠,٠٤
١٩٩٢	٣٤١٧٠	٥٧٠٤٣	٢٤١٣٢	١٢٥٩	٠,٢٣
١٩٩٣	٣٨١٢٤	٦٨٩٨٤	٣٢٢٦٣	١٤٠٣	٤,٣
١٩٩٤	٤٢٨٥٧	٨٧١٢٨	٤٥٧٤٢	١٤٧١	٣,٢
١٩٩٥	٩٣٣١٤	١١٩٨٨٠	٣٠٢٢٩	٣٦٦٣	١٢,١
١٩٩٦	٢٣٢٢٢٥	٢٣٢٧٥٥	١٦٦٩٩	١٦١٦٩	٩٦,٨
*١٩٩٧	٣٠١٢٢٢	٣١٣٩٨٦	٣٢٣١٩	١٩٥٥٥	٦٠,٥

المصدر : كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٢٥٥-ص٢٥٦، صنعاء.

-كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٣٦٣ - ص٣٦٥، صنعاء.

- النسب حسبت من قبل الباحثة.

* بيانات أولية.

(٢-٣-٢) أشكال التمويل الخارجي في اليمن:-

أ- القروض الخارجية :

تنقسم القروض اليمنية من حيث أجلها الى قروض طويلة الأجل ومتوســـطة الأجـــل، وتتمثـــل مصادر الاقتراض الخارجي بمصادر (حكومية) ومؤسسات إقليمية ودولية. ويوضح جـــدول (٢-٤) مركز القروض الخارجية في اليمن حتى ١٩٩٧/١٢/٣١، ويتبين منه ما يلي:

* دول الخليج كانت تقدم الدعم لليمن الشمالي بينما الاتحاد الـــوفيتي (سابقا) يدعم اليمن الجنوبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٢-٥)

هيكل قروض اليمن الخارجية كما هي في ٣١ /١٢ /١٩٩٧

مليون دولار

الجهة المقرضة	الدين القائم في ١٩٩٧/١٢/٣١	الرصيد المتبقي بغير استخدام في ١٩٩٧/١٢/١	إجمالي القروض المتعاقد عليها
المؤسسات الدولية والإقليمية:-	١٢٠١,٣٩	٤٩٣,٢٠	٢٢٤٢,٣٢
مؤسسة التنمية الدولية	٨٣٨,٢٢	٢٤٧,٦٨	١١٥٩,٦٢
الصندوق العربي للانماء	١٩٤,٤٢	١٣٠,٩٤	٦٥٩,٧٠
صندوق الاوبيك	٢٧,٢١	٢٦,٥٦	١١٥,١٠
البنك الاسلامي للتنمية	٣٦,٩٧	٢٦,٩٧	٨٦,٠٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٧٠,٤٢	١٧,٧٧	٩٨,٥٣
صندوق النقد العربي	١٧,٩٧	٤٣,٢٨	١٠٧,١٩
أوابيك	١٦,١٨	-	١٦,١٨
الدول العربية :-	٦٣٩,٤٦	١٦١,٧٦	١٠١٧.٤٧
السعودية	٢٣١,١٣	٣٧,٦٨	٣٤١,٧٢
الكويت	١٧٥,٨٥	٧٧,٧٩	٢٩٤,٩٨
العراق	١٢٨,٤٠	٢٩,٨١	١٩٧,٧٠
ليبيا	٥,٨٨	٤,٠٠	٩,٨٨
الجزائر	٥٠,٠١	٤,١٦	٥٧,٦٩
الإمارات العربية المتحدة	٤٨,١٩	٨,٣٢	١١٥,٥٠
دول غرب أوروبا والولايات المتحدة:	٧٧,٥٠	١٠,٩٣	١٦٣,٣٠
أمريكا	٥,٥٢	٠.٠٥	٦٣٥
فرنسا	٥٣,٦	٢,٦٩	١٠٢,٠٤
ايطاليا	١٠,٦٠	٧,٥٠	٤٣,١٦
هولندا	٣,٤١	-	٣,٤١
السوق الأوروبية المشتركة	٤,٣٧	٠,٦٩	٨,٣٤
دول شرق أوروبا والصين:	٥٧٦٢,٩٣	٧٨٢,٦٠	٧٠١٠,٧٤
روسيا الاتحادية	٥٥٧٢,٥٢	٧٥٦,٦٢	٦٧٤٦,٤٨
جمهورية الصين الشعبية	٩٣,٦١	١٠,٠٣	١٤٧,٥٨
تشيكوسلوفاكيا	٥٢,٨٦	١,١٧	٥٦,٩٣
بلغاريا	٢٩,٩٩	٧,٩٤	٣٨,١٥
هنغاريا	١٣,٩٥	٦,٨٤	٢١,٦٠
دول آسيا :	٢٦٨,١٦	٥١,٢١	٣٥٦,١٤
اليابان	٢٦٨,٠	٥١,٢١	٣٥٥,٩٣
الهند	٠,١٦		٠,٢١٠
الاجمالي	٧٩٤٩,٤٤	١٤٩٩,٧٠	١٠٧٨٩,٩٧

المصدر : نشرة إحصائية مالية أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٧، المجلد الثامن، العدد الرابع ص٣٠، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، البنك المركزي اليمني، صنعاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- بلغ مجموع القروض اليمنية ١٠٧٨٩,٩٧ مليون دولار، وسحب منها حتى ذلك التاريخ ٩٢٩٠,٢٧ مليون دولار أي ما نسبته ٨٦%.

٢- تمثل القروض الثنائية المركز الأول للقروض الخارجية، فهي تعادل ٧٩% من القيمة الإجمالية للقروض، بينما تمثل القروض الدولية والاقليمية ١٩%.

٣- بلغ حجم القروض المقدمة من الدول العربية (١٠١٧,٤٧) مليون دولار و بنسبة ٩,٤% من الاجمالي الكلي للقروض.

٤- بلغ اجمالي القروض المقدمة من دول غرب أوروبا والولايات المتحدة ١٦٣,٣ مليون دولار أي ١,٥% من إجمالي القروض الكلية.

٥- بلغ إجمالي القروض المقدمة من دول شرق أوروبا والصين (٧٠١٠,٧٤) مليون دولار وبنسبة ٦٥%، وقد جاءت قروض روسيا الاتحادية في المرتبة الأولى حيث بلغت ٦٧٤٦,٤٨ مليون دولار أي ما نسبته ٦٢,٥% من إجمالي القروض الكلية.

وقد أدى الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي الى ارتفاع حجم المديونية اليمنية وتزايد أعباء خدمتها المتمثلة بالاقساط والفوائد المستحقة عليها، ويبين الملحق الإحصائي (١) في هذه الدراسة حجم هذه الخدمة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) حيث بلغ معدل نموه السنوي (١١%) تقريبا، وقد كان من شأن هذا التزايد في مدفوعات خدمة الديون الخارجية أن ضعف التأثير الحقيقي الصافي بل أصبح معدوما لقروض التنمية المقدمة، ذلك أن مبالغ خدمة الديون أكبر من مبالغ القروض الثنائية والمتعددة الأطراف، فعلى سبيل المثال بلغت القروض العامة التي قدمت الى الجمهورية اليمنية في شكل ثنائي ومتعدد الأطراف حوالي ١٢٦,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤ في حين بلغت خدمة الديون الخارجية حوالي ٩٢٣,٨ مليون دولار في العام نفسه.

وهكذا يتضح أن حجم القروض اصبحت تشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب ما تشكله خدمتها من أعباء. وليس هناك من سبيل للقضاء على ما يواجه اليمن من مصاعب وفجوات تمويلية سبق ذكرها الا بالحد من الاعتماد على القروض الخارجية، وبانتهاج استراتيجية وطنية عمادها الاعتماد على الذات، وتنمية الصناعات المحلية وتطويرها كما وكيفا، والاتجاه نحو تنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية -محور اهتمام هذه الدراسة - لما تتمتع به هذه الأخيرة من دور مهم وإسهامها في فتح الاسواق الخارجية امام الصناعات المحلية، وزيادة قدرتها التنافسية محليا وخارجيا، وبالتالي تمكينها من تعميق دورها في تنمية الاقتصاد اليمني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- الاستثمارات الأجنبية :

يأخذ الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في اليمن جانبين، الجانب الأول يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال النفط والغاز وهذا النوع من الاستثمار يتم عبر اتفاقيات خاصة تبرم مع الحكومة، والجانب الثاني من الاستثمار الأجنبي هو الذي يتم تحت مظلة قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١.

وتوضح بيانات ميزان المدفوعات الاستثمارات الأجنبية الصافية المتعلقة بالنفط والغاز، وهذا ما يبينه الملحق الإحصائي (٢) الذي يشير الى قيم هذه الاستثمارات البالغة (-١٣٠,٩) مليون دولار عام ١٩٩٠ والتي ارتفعت في العام التالي الى (٥٨٢,٦) مليون دولار وبنسبة نمو ٥٤٥%، وواصلت ارتفاعها عام ١٩٩٢ الى (٧١٩,١) مليون دولار. وسجل عام ١٩٩٥ هبوطاً حاداً في قيمة الاستثمار الاجنبي حيث وصل إلى (-٢١٨) مليون دولار.

هذا وقد توقعت الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠) ان تكون الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز (٣٨٩٣) مليون دولار.

أما ما يتعلق بالمشاريع الأجنبية المرخصة وفقاً للقانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٥ ومن ثم القانون رقم٢٢ لعام ١٩٩١ (وهما مجال وحدود هذه الدراسة) فقد بلغ اجمالي رؤوس أموال هذه المشاريع خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٧) (١٦٦٦٥) مليون ريال، وسيتم توضيح تطور هذه الاستثمارات في اليمن في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

جـ- المساعدات الأجنبية :

شكلت المساعدات والمعونات الأجنبية النقدية والعينية في فترات سابقة وخاصة في اليمن الشمالي رافداً حيوياً من روافد النقد الأجنبي، ومصدراً تمويلياً رئيسياً لتغطية عجزه المتزايد عن تلبية متطلباته الاستثمارية والتنموية. أما الفترة التي أعقبت قيام الجمهورية اليمنية فلم تشهد مساعدات ومعونات نقدية، وهذا ما يوضحه الملحق الإحصائي (٣)، وذلك بسبب أزمة الخليج وما كان لها من آثار سلبية، ذلك أن الجزء الأعظم من المساعدات كانت تأتي من دول الخليج.

(٢-٣-٣) مصادر تمويل الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠) :

يمكن تقسيم مصادر التمويل التي يستعين بها اليمن في الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠) الى مصادر رسمية ومصادر خاصة، وتشمل المصادر الرسمية (الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية). أما المصادر الخاصة فتتمثل أساساً في الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد كانت المساهمات التقديرية لتمويل الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠) على النحو الآتي:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٥,٣% تمويل حكومي

١٤,٩% تمويل خارجي (قروض + مساعدات)

١٢,٢% استثمارات أجنبية (نفط + غاز)

٤٧,٦% استثمارات خاصة

فإذا أخذنا في الاعتبارات ان التمويل الحكومي هو أصلا عجز في الموازنة العامة ويغطي من القروض الخارجية والمساعدات، فإن مساهمة التمويل الخارجي تزداد ارتفاعا على هذا الأساس. ويوضح الملحق الإحصائي (٤) مصادر التمويل الخارجي والمحلي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى في الجمهورية اليمنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

المناخ الاستثماري في اليمن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-١) المناخ الاستثماري في اليمن :

بالرغم من الجدل الدائر حول منافع وتكاليف الاستثمارات الأجنبية إلا أن غالبية البلدان النامية ان لم تكن جميعها تسعى لاجتذاب تلك الاستثمارات كونها وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلاً عن كونها وسيلة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة. ولتحقيق هذه الغاية تسعى الدول بمختلف الوسائل الى توفير مناخ استثماري جاذب لمختلف هذه الاستثمارات. ويعتبر تكثيف وتسريع تدفق الاستثمارات الأجنبية أبرز الأهداف المتوخاة من هذا الجزء، فالمعرفة الدقيقة بخصائص مناخ الاستثمار باليمن تشكل منطلقاً أساسياً لنشاط الجهات المعنية بترويج الاستثمارات ومن الاهداف الاخرى لهذا الفصل تسليط الضوء على الحوافز والتشجيعات المقدمة للمستثمر، بالاضافة الى معرفة المعوقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات الاجنبية الى اليمن.

ويقصد بـ (مناخ الاستثمار) "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية. ويكون تأثيرها سلبياً او ايجابياً على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية" (الاسكوا، ١٩٩٥).

كما يعرف بأنه "مجموعة الظروف والسياسيات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر" (ظافر، ١٩٩٨).

ويتبين من هذا أن مفهوم المناخ الاستثماري متشابك يؤثر ويتأثر بمجموعة عناصر سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية. فالمناخ الاستثماري الملائم" يشتمل على جملة من العناصر الأساسية المتداخلة والمترابطة التي تؤثر وتتفاعل مع بعضها لتخلق الظروف المواتية للإقبال على الاستثمار" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،ج، ١٩٩٢).

وعليه يمكن تقسيم عناصر المناخ الاستثماري الى:-

١- الوضع الاقتصادي. ٢- الوضع السياسي. ٣- الوضع الإداري والقضائي.
٤- الوضع القانوني. ٥- الجهاز المشرف على الاستثمار.

(٣-١-١) الوضع الاقتصادي :

يشمل الوضع الاقتصادي البنية التحتية والسياسات الاقتصادية، فعدم استقرار هذه السياسات يؤثر سلباً على معدل العائد الصافي المتوقع من الاستثمار. ومن العناصر الأخرى التي تدخل تحت مظلة الوضع الاقتصادي النظام المصرفي وحجم السوق، فكلما كان هناك سوق أكثر اتساعاً مكن ذلك المشروعات من الوصول الى الاستغلال الأمثل لطاقتها الانتاجية، وازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يلي أهم المكونات للوضع الاقتصادي كأحد عناصر المناخ الاستثماري في اليمن:-

أ- البنية التحتية :

يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات التعليمية من العوامل التي تحفز على الاستثمار، وتخلفها يمثل أحد المعوقات الاساسية التي تحد من صعوبة القيام بالنشاط الانتاجي ويزيد من تكاليف التشغيل وربما الى حدود التكلفة المانعة، فالنقص الكبير بالكم والكيف في خدمات البنية التحتية ولا سيما في المناطق المحرومة منها لعب دوراً مهماً في إعاقة تنفيذ المشروعات الاستثمارية خاصة في أقاليم الجمهورية التي لها رافد اقتصادي، كما انها تعيق تنفيذ المشروعات في المواعيد المحددة لها وبالتالي زيادة التكلفة الاستثمارية، فرغم أن الحكومة قد شرعت بمجهوداتها الكبيرة منذ أوائل السبعينات في إنشاء مشروعات البنى التحتية وتوسيعها الا أن هناك قصوراً لا يزال قائماً في عدم كفاية تلك البنية المتمثلة في:-

١) **خدمات الطرق** : بلغ طول الطرق الرئيسية والثانوية المعبدة في اليمن (٥٢٨٧,٢)كم، أما الطرق غير المعبدة فقد بلغ طولها (٩٩٣,٢)كم وذلك خلال عام ١٩٩٧، ويتبين من ذلك ان الطرق المعبدة قليلة بالنسبة لبلد كاليمن، إضافة الى أن اليمن لا يملك خطوطاً منتظمة للنقل البحري.

٢) **خدمات المياه والكهرباء** : ما زالت المناطق الشمالية تعاني من ضعف التيار الكهربائي والانقطاع الجزئي له بسبب تزايد الطلب على الطاقة الانتاجية للشبكات المتوافرة، أما المناطق البعيدة فيتم امدادها بالكهرباء باستخدام مولدات تعمل بالديزل ولا يقتصر هذا على المناطق الريفية بل أيضا اضطر أصحاب المصانع الى التوليد الذاتي للطاقة بشراء المولدات والوقود اللازم لتشغيلها بالرغم من الكلفة العالية، ولتلبية الطلب المتزايد تخطط الحكومة لزيادة الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي، بالإضافة الى أنها تسعى لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص الى مجال توليد الكهرباء. ويبين الملحق الإحصائي (٥) انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في اليمن خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)، وقد ازداد الاستهلاك من ١٢٧٩ ميغاواط سنة ١٩٩٠ الى ١٦٠٨ ميغاواط ١٩٩٦ أي بمعدل مركب للنمو يبلغ حوالي ٤% سنوياً.

أما شح المياه في اليمن فقد أدى بدوره الى تقييد امكانيات البلاد في التنمية الحضرية والصناعية، فقد بيّن التحليل الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) في عام ١٩٩٢ "ان نحو ٧٥% من المياه المخزونة في الخزان الجوفي لحوض صنعاء سوف ينضب بحلول عام ٢٠١٠م" (آفاق اقتصادية، ١٩٩٧) وتحاول الحكومة من خلال تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠):

- زيادة إنتاج المياه الصافية وزيادة عدد المستفيدين بحوالي ٢,٥مليون نسمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تخفيف نسبة فاقد المياه البالغ في المتوسط ٤٥% في عام ١٩٩٥ الى نحو ٣٠% في عام ٢٠٠٠م وبمتوسط سنوي ٣%.

٣) **الخدمات التعليمية** : يمكن القول إن الخدمات التعليمية في اليمن متدنية ولا تخدم متطلبات القطاعات الاقتصادية ولا نوعية الطلب التي يحتاجها أصحاب العمل. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الأمية في اليمن (٥٥,٩٩%). فيما بلغت نسبة الملتحقين بالمدارس الى اجمالي السكان في الفئة العمرية (٦-١٥) سنة عام ١٩٩٤ (٥٥%) وهذا يعني ان (٤٥%) من أفراد هذه الفئة خارج التعليم وهي نسبة مرتفعة.

وفي مجال التعليم العالي توجد سبع جامعات حكومية وثماني جامعات أهلية. وبلغ عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية (١٠٤٧٨٤) طالباً وطالبة للعام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧، وبالرغم من ذلك نجد ان الجزء الأكبر من هذه الأعداد تتركز في الأقسام الأدبية كالشريعة والآداب والتجارة.

أما في مجال التدريب المهني والفني فقد أخذ يحظى بالاهتمام في الآونة الأخيرة حيث تم تشكيل مجلس أعلى لتخطيط التعليم الفني والمهني، ويوجد حالياً ٢٦ مركزاً للتدريب المهني.

ب) السياسة الاقتصادية :-

يثير التغير المستمر في السياسات الاقتصادية البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح الذي يتوقعون الحصول عليه، وهنا سيتم التعرض لأهم أدوات هذه السياسة الاقتصادية، وهل كانت أدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ام العكس؟

١- السياسة المالية:-

تعد الموازنة العامة للدولة أداة يتم من خلالها تنفيذ السياسة الاقتصادية، وقد واجهت السياسة المالية للحكومة اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) مصاعب كثيرة عملت على إعاقة تنمية وتطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية، فمشكلة العجز في تمويل النفقات الجارية للدولة كانت في ازدياد مستمر لا مبرر له مما شكل ضغوطاً متكررة على البنك المركزي اليمني للقيام بالمزيد من الاصدار النقدي لتغطية العجز من النفقات. والأسباب التي تعيق تنمية الموارد المحلية كثيرة منها سوء عمل إدارة المصالح الحكومية المختصة بجباية الايرادات السيادية للدولة من ضرائب ورسوم جمركية وغيرها، والتي تشكل بمجملها مصادر مهمة للتدفقات المالية اللازمة لتمويل النفقات الاستثمارية والجارية. ويوضح جدول رقم (٣-١) تفاقم العجز الحكومي، فقد بلغ ٤٤ مليار ريال عام ١٩٩٤ كمحصلة نهائية ناتجة عن عدم وجود سياسة مالية قادرة على الوفاء بالتزامات التنمية، ساعد على تفاقم الوضع بروز مظاهر ونزعات استهلاكية مفرطة ومخالفة للقواعد المالية سواء في مرحلة الإعداد للموازنة العامة للدولة ام على مستوى التنفيذ خاصة فيما يتعلق بجانب الإنفاق العام غير المبرر، ونتج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن ذلك عرقلة وإعاقة مجالات التنمية المختلفة، وطبيعي أن ينجم عن هذا العجز الكبير آثار تضخمية وارتفاع معدل سعر الصرف وتدهور في الاحتياطيات الدولية.

جدول رقم (٣-١)

بعض المؤشرات المالية للفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)

مليون ريال

السنة / المؤشر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالي الايرادات	٢٦٠١٢	٣٧٩٩٩	٣٤١٧٠	٣٨١٢٤	٤٢٨٥٧
اجمالي النفقات	٣٥٩٦٧	٤٤٠٧٠	٥٧٠٤٣	٦٨٩٨٤	٨٧١٢٨
العجز المالي	٩٩٥٥	٦٠٧١	٢٢٨٧٣	٣٠٨٦٠	٤٤٢٧١

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

٢- السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية الى تحقيق أهداف معينة مثل السيطرة على التضخم او تحسين أوضاع ميزان المدفوعات او تحقيق مستوى معين للتوظف او تحقيق معدل نمو معين من الناتج القومي (هيكل، ١٩٨٦).

وباستعراض السياسة النقدية في اليمن يمكن القول بانها غير واضحة فالمفترض أن تقوم هذه السياسة بتحقيق أهدافها في ضبط معدلات التضخم والحد من البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف، لكن نجد أنها كانت عاملا رئيسيا في ارتفاع معدلي البطالة والتضخم، وتدهور قيمة العملة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:-

معدل التضخم :

لقد تسارع معدل التضخم منذ بداية التسعينات، ولكن مؤشرات تحركات الأسعار في اليمن يجب أن تؤخذ بتحفظ فهي تقتصر على المدن الرئيسية، وشمولها محدود، والأوزان المستخدمة في حسابها غير دقيقة. ويبين الرقم القياسي لأسعار مدينة صنعاء في الملحق الإحصائي (٦) أن نسبة زيادة الأسعار السنوية بلغت (٦١%) في سنة ١٩٩٥.

أما في عدن فقد بلغت هذه النسبة ٥٣%، وهذه الزيادة في الرقم القياسي للأسعار سببها التوسع الكبير في عرض النقد بشكل لم تشهد له اليمن مثيلا من قبل، فقد ازداد عرض النقد من (٧٢٥١٥) مليون ريال عام ١٩٩٠ الى (٢٤٨٢٦٤) مليون ريال عام ١٩٩٥ بنسبة زيادة مقدارها ٢٨% سنويا مما كان له آثار بعيدة على الاستقرار النقدي والاقتصادي في اليمن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البطالة:-

يواجه اليمن مشكلة بطالة حادة نتيجة للنمو السريع في عدد السكان وارتفاع عدد المتسربين من المدارس، وفي السابق وفرت الدول المجاورة سوق عمل لليمنيين ولكن عدداً كبيراً من المهاجرين عاد سنة ١٩٩٠ مما رفع نسبة البطالة إلى ما يقارب ٢٥%، وتم امتصاص بعض العاطلين في القطاع غير المنظم وتتركز البطالة في الأيدي العاملة غير الماهرة، ونصف الماهرة في حين أن هناك نقصاً في الأيدي العاملة الماهرة يستعان لسده بعماله أجنبية.

ونتيجة لتنفيذ برامج الخصخصة فمن المتوقع ان يفقد ٢٥٠٠٠ عامل وظائفهم (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ١٩٩٧)، ودون الدخول في مجادلات فنية حول المعدل الحقيقي لا اطلين فالظاهر أن هذا المعدل يتراوح بين ٣٠% - ٣٥%، وبذلك يحتاج اليمن الى استثمارات ضخمة في مجال القوى البشرية لتطوير مؤسسات التعليم الأساسي والتعليم المهني والتعليم العالي سواء من قبل الحكومة أم القطاع الخاص.

النمو الاقتصادي:-

يعتبر معدل النمو الاقتصادي الذي يتحقق سنوياً في الاقتصاد القومي لأي دولة أهم مقياس لسلامة الأداء الاقتصادي. وبالنسبة للاقتصاد اليمني تشير البيانات في الملحق الإحصائي (٨) إن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي خلال السنوات الخمس التي تلت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية لم تتعد ١,٥% وقد نما الناتج الحقيقي نمواً سالباً في بعض السنوات والذي انعكس بدوره على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الذي انخفض من ٤٨٥ دولار عام ١٩٩١ الى ٢٨٠دولار علم ١٩٩٥. أما اذا أخذ بالاعتبار التعاظم المستمر في معدل نمو السكان الذي يبلغ حوالي ٣,٧% سنوياً فيمكن معرفة أثر ذلك على تدهور متوسط نصيب الفرد والاستهلاك والادخار وبالمحصلة الاستثمار.

٣- سياسة سعر الصرف:-

اتسمت هذه السياسة قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي بتعدد أسعار الصرف وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف كالحد من بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد والخدمات ، ودعم الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية، وكان لهذا التعدد تكاليفه على الاقتصاد من خلال إساءة توزيع الموارد. وشهد نظام سعر الصرف خمسة أسعار الى جانب سعر السوق الموازية تمثلت الأسعار الرسمية بـ: سعر الصرف الرسمي والتشجيعي والجمركي والدبلوماسي والاستثنائي.

أما سعر الصرف في السوق الموازية فيتحدد وفقا لظروف العرض والطلب دون تدخل مباشر من السلطات النقدية، وقد تميزت أسعار صرف الريال اليمني في السوق الموازي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠-١٩٩٥ بالتدهور السريع نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد خلال تلك الفترة(القدسي، ١٩٩٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويوضح جدول رقم (٣-٢) تطور أسعار صرف الريال في السوق الموازي حيث يتضح ان سعر صرف الدولار قد أرتفع الى مستويات غير معهودة بدءاً من عام ١٩٩٤ وهو العام الذي نشبت فيه حرب الانفصال وأشتد في العام التالي حيث وصل الى أعلى قيمة وهي ١٦٠ ريالاً للدولار.

جدول رقم (٣-٢)

تطور سعر صرف* الريال مقابل الدولار في السوق الموازي

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
سعر الصرف	١٢,١٣	١٧,٥	٢٩,٤٥	٤٢,٦٥	١٢٠	١٦٠

المصدر: محمد الأفندي، ١٩٩٧، برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية، ص١٠٩، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد العاشر، القاهرة.

وكانت السوق الموازية تقتصر على الصيارفة فقط الى حين صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٩٦ لعام ١٩٩٥ المتضمن تحديد سعر الصرف في البنوك التجارية، أي الانتقال من التعامل بسعر الصرف الرسمي في البنوك التجارية الى التعامل بسعر صرف السوق الموازية(رفعت,١٩٩٨). واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة المحافظة على ثبات سعر الصرف عند ١٢,٠١ريال مقابل الدولار خلال الفترة (١٩٩٠- ابريل ١٩٩٥).

ومما لاشك فيه أن هذه السياسة اتسمت بالجمود وعدم مواكبة التطورات الكبيرة التي طرأت على الاقتصاد الوطني مما أدى الى اتساع التباين بين سعري السوق الرسمي والسوق الموازية واستمر هذا الحال الى أن قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة الوطنية والغاء الأسعار المتعددة لسعر الصرف وتوحيده حيث أخذ سعر الصرف يتراوح بين (١٢٥-١٢٧) ريالاً للدولار (الميتمي، ١٩٩٧)، وكان من الطبيعي أن تترك تلك التقلبات السريعة آثارها على سعر الصرف وعلى المناخ الاستثماري في اليمن، حيث أصبح من العسير إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة، كما أنها عرضت المستثمرين لخسائر باهظة غير متوقعة.

جـ- الجهاز المصرفي والمالي:

يتكون الجهاز المصرفي في الجمهورية من البنك المركزي وتسعة بنوك تجارية وثلاثة بنوك متخصصة (البنك الصناعي، بنك التسليف التعاوني والزراعي، بنك التسليف للاسكان) وثلاثة بنوك إسلامية حسب ما هو مذكور في الملحق الإحصائي (٧).

---

* يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات النقدية من العملة الوطنية (الريال) لمبادلة وحدة واحدة من النقد الاجنبي (الدولار)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتكون البنوك الاجنبية في اليمن من فروع لبنوك أجنبية أو بنوك مشتركة يمنية أجنبية، تطل من خلالها على السوق العالمية (البحر ، ١٩٩٨).

والى جانب هذه البنوك توجد في اليمن مؤسسات مالية أخرى وهي شركات التأمين وصناديق التقاعد، وتعتبر وسائط غير بنكية. ويتكون سوق التأمين من تسع شركات تتسم بعدم قدرتها على تغطية كل أنواع التأمين بل تقوم بإعادة معظم عمليات التأمين لدى شركات أجنبية (العباسي ، ١٩٩٦)، وتقوم شركات التأمين بتمويل بعض المشروعات الاستثمارية.

ومن ناحية أخرى فإن القروض المقدمة من البنوك التجارية هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز في العادة سنة، وتمثل القروض المخصصة لتمويل التجارة الداخلية والخارجية النسبة الكبرى من نشاط تلك البنوك. وتأتي صعوبة التمويل من الجهاز المصرفي عائقاً آخر يقف أمام حقيقة انطلاقة ذات معنى للنشاط الاستثماري في المستقبل.

د- حجم السوق:-

يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية في المناخ الاقتصادي الملائم لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها وذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على امكانيات تسويقه محلياً او خارجياً. وعلى الرغم من الكثافة السكانية في اليمن والبالغة ١٦٤٨٢مليون نسمة في عام ١٩٩٧، الا أن الفقر الذي تعاني منه أغلبية السكان والذي وصلت نسبته عام ١٩٩٢ الى ٤١,٤% (الشرجبي ، ١٩٩٧) لا يجعل السوق اليمنية جذابة في المستقبل القريب.الا أنه يمكن التغلب على محدودية السوق المحلي الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي بالاستفادة من أسواق الدول الخليجية المجاورة التي يمتاز سكانها بارتفاع مقدرتهم الشرائية. ويوضح ملحق (٨) متوسط دخل الفرد في اليمن بالدولار.

(٣-١-٢) الوضع السياسي والأمني:-

تمثل الظروف الأمنية والسياسية المستقرة لبلد من البلدان عاملاً من أهم العوامل المشجعة لحركة الرأس المال، وإنشاء المشروعات الجديدة الساعية إلى الربح (الأحمد،١٩٨٠) فلا يتمكن أي بلد من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب الا اذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً، وتلاشت مخاطره المختلفة الى حدها الأدنى، وفي ذلك يقول شقواره:"ان من الجائز أن تبذل الدولة دوافع كبيره لتشجيع الاستثمارات الخاصة ولكن تذهب كل هذه الدوافع أدراج الرياح اذا سادت روح التشاؤم في أوساط المنظمين".

وتشهد الحياة السياسية في اليمن استقراراً سياسياً يقوم على مجموعة من المرتكزات تشكل في مجموعها قوه داعمة لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الاجنبية. فالجمهورية اليمنية منذ تأسيسها في ٢٢ مايو ١٩٩٠ تعتمد نظاماً جمهورياً ودستورياً يقوم على التعددية الحزبية والنهج الديمقراطي، فعقب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إعادة تحقيق الوحدة اليمنية تم الاعلان عن قيام ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً أثرت الحياة السياسية. كما أن المشاركة الشعبية بالاستفتاء على الدستور الوحدوي وممارسة الشعب حقوقه الديمقراطية من خلال الانتخابات النيابية، والتعبير عن الرأي وحرية الصحافة بشتى الأساليب والصور دعمت من استقرار اليمن السياسي.

وتعتبر حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة الدعامة الأساسية للأنظمة الديمقراطية، وقد تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المعنية. ولقد شهد اليمن في ظل قيادته الحالية العديد من التحولات المهمة على صعيد ترسيخ النهج الديمقراطي وتدعيم الحريات العامة والخاصة للمواطنين، والانضمام الى المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حتى خلت سجونه من أي سجين سياسي بشهادة المراقبين الدوليين.

كما أولت القيادة السياسية جل عنايتها لإصلاح أوضاع المرأة اليمنية بما يتناسب وحقيقة وجودها وتأثيرها في المجتمع ديموغرافياً وإنسانياً، فاعتبرها الدستور شريكة للرجل في بناء التنمية الوطنية ولها ماله وعليها ما عليه من حقوق وواجبات.

أما ما شهدته فترة ما بعد قيام الجمهورية اليمنية من حوادث اختطاف للأجانب فصحيح أنها تعد عامل طرد للاستثمار الأجنبي إلا انه لا يمكن اعتبارها ظاهرة مستمرة لأن الأمن بشكل عام مستتب في اليمن، رغم المبالغة فيما تصوره وسائل الإعلام الخارجي.

(٣-١-٣) الوضع الإداري والقضائي:-

تعاني الإدارة العامة من العديد من المؤثرات السياسية والقانونية والبيروقراطية ونقص الخبرات الإدارية والكوادر الفنية المتخصصة، وقلة القيادات المؤهلة اللازمة لإدارة المصالح الاقتصادية، يضاف إلي ذلك غياب الشفافية في الواقع اليمني، وانعدام الإحساس بالوقت وقيمته وأثره على القرار الاستثماري لدى الغالبية ممن لهم صلة بتسيير العمل الاقتصادي والاستثماري.

إن درجه معقولة من الشفافية مطلوبة للتعامل مع المستثمرين، ولابد أن يكون كل ما يتعلق بالتعامل مع الاستثمار والتجارة والنشاط الاقتصادي واضحاً ومعلناً ومقنناً لا لبس فيه، ولا يحتلج لأي تفسيرات أو تأويلات من قبل الموظفين واتخاذها وسيلة للضغط على المستثمرين لابتزازهم، كما لا بد من توفير حد معقول من القدرة على التفاعل مع طلبات ومشكلات المستثمرين، والرد على طلباتهم وحل مشكلاتهم بالسرعة المناسبة، وأن تكون هناك قنوات معروفه للتظلم.

من ناحية أخرى يعد القضاء العادل من اهم متطلبات النهوض بالاستثمار، ويعتبر عدم توافر ذلك من أهم أسباب عزوف المستثمرين. وبالرغم من الضمانات الدستورية الخاصة باستقلال السلطة القضائية الا أن صفة الاستقلال لم تتحقق لها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣-١-٤) الوضع القانوني:

تبنّى اليمن الموحد أنظمة وقوانين أكثر انفتاحاً على الخارج، وسعى الى جذب وتشجيع الاستثمارات الواردة من الخارج، وقدّم العديد من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمرين. وفيما يلي أبرز القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في اليمن:-

أ- قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١:-

يقدم هذا القانون العديد من الامتيازات والإعفاءات والضمانات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

اولاً- المزايا والتسهيلات:-

١- احتوى القانون في عدد من مواده على مجموعة من المزايا والإعفاءات الجمركية والضريبية.

٢- أعطي المستثمرين الأجانب والعرب والمحليين حقوقاً وواجبات متساوية.

٣- أجاز للمشاريع والشركات الاستثمارية والمستثمرين الأجانب والعرب حق شراء او استئجار الأراضي او المباني التي يمتلكها القطاع الخاص او الدولة لاستخدامها في الأغراض التي رخص لها المشروع.

٤- عند المفاضلة لمشتريات الحكومة والمؤسسات العامة لمخرجات المشاريع الاستثمارية الصناعية والزراعية المحلية عن الواردات المماثلة تقدم زيادة تقدر بنسبة ١٥% من سعر المنتج المحلي بشرط تساوي الجودة بين المنتجات .

٥- عدم جواز فرض التزامات مالية إضافية أو غيرها على المشاريع ، تخل بمبدأ المساواة بينها وبين المشروعات التي تعمل في ذات النشاط التي تنشأ خارج نطاق قانون الاستثمار.

٦-أعطى الاولويه في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك ومؤسسات التمويل للمشروعات المرخصة.

٧- ضمن القانون للمستثمر (غير اليمني) تحويل صافي أرباح المشاريع الاستثمارية إلى الخارج في حدود الرصيد الدائن لحساباتها بالنقد الأجنبي .

٨- أعطى المستثمر حق تحويل أمواله بالنقد الأجنبي من الخارج الى البلد بقصد استثمارها عن طريق أحد المصارف فيها، وفي حالة عدوله يحق له إعادة تحويلها الى الخارج مرة أخرى مع أي فوائد مستحقة له بالعملة نفسها التي وردت بها.

٩- منح أصحاب المشاريع الاستثمارية حق استيراد ما تحتاج اليه هذه المشاريع في إقامتها أو توسعاتها أو تطويرها او تشغيلها من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج دون القيد في سجل المستوردين.

١٠- أعطى إدارة أي مشروع استثماري الحق في التوظيف والتأديب والإنهاء المؤقت للعاملين فيها بما ينسجم وروح عقد العمل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١- فرض رسوماً جمركيه إضافية على استيراد السلع الجاهزة ومستلزمات الإنتاج المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي، او منع او قيد استيرادها.

١٢- خول المستثمر حق استرجاع جميع الرسوم والضرائب الجمركية أيا كان نوعها المدفوعة على المستلزمات المستوردة والداخلة في الجزء المصدر من الإنتاج.

ثانياً- تسوية المنازعات:-

جاء في المادة (٦٦) من القانون:-

يحق للمستثمر الالتجاء الى القضاء اليمني لتسوية المنازعات التي تنشأ بينه وبين الحكومة او الالتجاء الى التحكيم بأي من الأساليب التالية:-

- الاتفاقية الموحدة لرؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الأخرى.
- أي اتفاقيه دولية او ثنائية تكون الجمهورية طرفاً فيها.
- قواعد وإجراءات التحكيم الإداري الخاص بلجنة القانون التجاري الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية.

كما تتعلق المادة (٦٧) بتسوية المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين داخل المشروع وأي مشاريع أخرى عن طريق القضاء اليمني او عن طريق التحكيم داخل الجمهورية.

وقد وقعت الحكومة اليمنية عدداً من الاتفاقيات مع حكومات عربيه وأجنبيه لحماية استثمارات المواطنين ومنح حق إدارة وتحويل الأرباح للخارج منها : الأردن وجيبوتي وسلطنة وعمان وسوريا والمغرب ومصر وإندونيسيا وماليزيا وبلجيكيا والصين وفرنسا ولوكسمبرغ و المملكة المتحدة وهولندا. وبالاضافه الى ما سبق يشترك اليمن في عضوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية لضمان الاستثمارات المتعددة (أل MIGA) ومقرها واشنطن.

ب- قانون المناطق الحرة:

يعتبر قانون المناطق الحرة رقم (٤) لسنة ١٩٩٣ من القوانين النموذجية في مجال الاستثمار بالمناطق الحرة حيث خضع قبل إصداره إلى دراسات ومناقشات محلية ودولية مع رجال الأعمال والمستثمرين والمتخصصين، وعكست مواد القانون ولائحته الأحكام والإجراءات العملية لتحقيق الأهداف العامة من إقامة المنطقة الحرة، وتتلخص أهم الضمانات والمزايا في القانون بالآتي:

١- عدم جواز تأميم او مصادرة المشروعات العاملة في المنطقة الحرة، كما لا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات او تجميدها او فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- جواز أن يكون المشروع ملكية أجنبية خالصة، ويكفل القانون حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروع وتحديد الأسعار والأرباح.

٣- الحق في تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة.

٤- الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل السارية في الجمهورية لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ مزاولة النشاط، ويجوز للهيئة (الهيئة العامة للمناطق الحرة) تمديد فترة الإعفاء لمدة لا تزيد عن عشر سنوات بعد موافقة مجلس الوزراء.

٥- عدم خضوع رواتب وأجور ومكافآت المواطنين والعاملين لدى المشروعات من غير اليمنيين لضرائب الدخل السارية في الجمهورية.

٦- حق أصحاب المشاريع باستخدام من يريدون من موظفين وعمال غير يمنيين مع إعطاء الاولوية للعمالة اليمنية وفقا لمواصفات الوظيفة.

ج- القانون الاستثماري الاردني والسوري:

سيتم التعرض الى بعض مواد قانون الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥ الاردني وقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ السوري كمقارنة مع قانون الاستثمار اليمني.

١-قانون الاستثمار الاردني:

- يتمتع أي مشروع بالاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان في احد القطاعات التالية أو فروعها:

أ- الصناعة ب- قطاع الزراعة ج- الفنادق د- المستشفيات هـ- النقل البحري والسكك الحديدية. و- أي قطاع آخر أو فروعه تقرر مجلس الوزراء اضافته بناء على تنسيب المجلس.

- يعفى المشروع في أي من القطاعات أو فروعها (المعرفة في أعلاه) لمدة عشر سنوات وذلك اعتبارا من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة وبالنسب المبينة من كل من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها كما يلي:-

٢٥% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)

٥٠% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)

٧٥% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ج)

- المستثمر غير الاردني أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفق احكام يصدر مبينا قطاعات المشاريع او فروعها والنسبة التي يحق للمستثمر غير الاردني المشاركة في حدودها او المساهمة في كل منها والحد الادنى من رأس المال الاجنبي الذي يقدمه فيها.
- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد حدد نظام رقم (١) لسنة ١٩٩٦ نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين الآتي:-

- يجب على أي مستثمر غير اردني ان يحول الى المملكة رأس ماله النقدي أو قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع بعملة اجنبية قابلة للتحويل قبل اجراءات تسجيل الملكية، وفي حالة اشتراكه عن طريق رسملة دينه على المشروع نفسه أن يبرز ما يثبت ادخال الدين اصلاً بعملة اجنبية قابلة التحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة في المملكة أو عن طريق اثبات أي نوع آخر من انواع رأس المال الاجنبي.
- يجوز للمستثمر غير الاردني ان يتملك ما لا يزيد عن ٥٠% في أي مشروع او نشاط اقتصادي في القطاعات التالية:-
  ١) قطاعي وسائط النقل البري والنقل الجوي.
  ٢) قطاع المقاولات الانشائية.
  ٣) قطاع الاتصالات.
  ٤) قطاع التعدين.
  ٥) قطاع المنتوجات الزراعية.

٢-قانون الاستثمار السوري:-

- المجالات المسموح الاستثمار فيها وفق القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ هي:-
  ١) المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بما في ذلك مشاريع تصنيع سائر المنتجات الزراعية.
  ٢) المشاريع الصناعية المتاحة للقطاعين الخاص والمشترك.
  ٣) مشاريع النقل.
  ٤) المشاريع التي يقرر المجلس الموافقة على شمولها بأحكام هذا القانون.
- لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المطلوب توظيفها في المشروع من الآلات والادوات والتجهيزات والاجهزة والمعدات ووسائل النقل غير السياحية وسائر وسائل الانتاج المستوردة بشكل نهائي لاستخدامها حصراً في المشروع عن عشرة ملايين ليرة سورية.
- تعفى المستوردات الخاصة بالمشروع من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها.
- يحق للمشاريع المرخص اقامتها تستورد ما تحتاجه من الآلات والتجهيزات.
- تعفى الشركات المشتركة (الدولة + القطاع الخاص) واسهمها وأموالها وارباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعَرَصات عما تملكه لمدة سبع سنوات بينما تعفى المشاريع العائدة للافراد أو الشركات غير المشتركة مما سبق لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الانتاج الفعلي أو الاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تضاف سنتان إضافيتان الى مدة الإعفاء السابقة اذا تجاوزت حصيلة صادرات المشروع السلعية او الخدمية بالنقد الأجنبي المحول الى سوريا عبر جهازها المصرفي ٥٠% من مجموع انتاجه خلال فترة الإعفاء الاصلية.

يتبين مما سبق أن اليمن يتمتع ببيئة قانونيه جيدة، ولكنها لم تؤد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. ذلك أن الأوضاع القانونية تشكل في الدولة المضيفة أحد عناصر مناخ الاستثمار إلا أن لهذا المناخ عناصر أخري متعددة نذكر منها العناصر السياسية والاقتصادية والإدارية، فتحقق هدف جذب الاستثمارات الأجنبية يقتضي فضلا عن توافر نظام قانوني جيد يحمي الحقوق المشروعة للمستثمر، وجود سياسة اقتصادية تساعد المستثمر على تحقيق أهدافه في الأمان والربحية. فالمستثمر لا يقتنع بحسن النوايا التي تعكسها نصوص القانون بقدر ما يهمه ترجمته العملية على يد إدارة مؤهلة الى سياسة استثمارية اجتمعت لها أسباب الوضوح والاستقرار، وبالتالي بث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية.

(٣-١-٥) الجهاز المشرف على الاستثمار:

أ- إنشاء الهيئة العامة للاستثمار:

قضى قانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١ بإنشاء "هيئة عامة للاستثمار" ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ومقرها صنعاء وتتبع رئيس مجلس الوزراء، وأنيط بها تنفيذ القانون والعمل على تحقيق أهدافه، ونورد هنا أبرز مهام الهيئة:-

١- تلقي الطلبات المقدمة من المستثمرين او المشروعات وتقييمها واتخاذ ما يلزم للبت في شأنها.

٢- إصدار التراخيص والموافقات والشهادات التي تتعلق بإقامة وتوسيع وتطوير المشروعات او تشغيلها، وبالحقوق والإعفاءات والمزايا الممنوحة لها وفقا لأحكام هذا القانون.

٣- بيان فرص الاستثمار والمشروعات المجدية للاستثمار في الجمهورية والترويج لها وسط المستثمرين المحتملين داخل الجمهورية وخارجها.

٤- وإعداد ونشر قوائم بالمشروعات الاستثمارية المجدية، ودعوة رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية للاستثمار فيها.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد تأسست في فبراير ١٩٩٢ وباشرت تنفيذ المهام الموكولة لها في القانون بالإضافة إلي المهام الأخرى التي تستند إليها. وعملت الهيئة على إنشاء فروع لها في كل من عدن، وحضرموت، وتعز، والحديدة، بالإضافة إلي المكاتب الاستثمارية في بقية عواصم المحافظات في الجمهورية وتتولى الفروع المهام والاختصاصات التالية(الهيئة العامة للاستثمار، ١٩٩٦):-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- تلقي الطلبات المقدمة من المستثمر وإصدار التراخيص والموافقات المتعلقة بإقامة أو توسيع أو تطوير المشروعات او تشغيلها ضمن السقوف الممنوحة لها بموجب قرارات مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع أحكام القانون.

٢- التخاطب مع مكاتب الجهات المختصة في المحافظات ومتابعتها نيابة عن المستثمرين بهدف الحصول منها على جميع الموافقات التي تلزم لاقامة المشروعات وتشغيلها.

٣- قيام الفرع باستلام طلبات الاستثمار المقدمة له، والتي تتجاوز الصلاحيات المحددة له ومباشرة فحصها فورا للبت فيها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لاستيفاء هذه الأوراق والمستندات والبيانات خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ استلام الطلب، وقيد هذه الطلبات ورفعها الى المركز فوراً.

ب- الهيكل التنظيمي للهيئة:

يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة كما جاء في قانون الاستثمار من المستويات الإدارية التالية:

- مجلس ادارة الهيئة: ويترأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته كلاً من:

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزراء التنمية والتخطيط، والصناعة، والمالية، والنفط والثروات المعدنية ، والتجارة والتموين ، والخارجية، والجهة المختصة أو نائبه، ومحافظ البنك المركزي ، ورئيس الهيئة، ومديرها العام، ورئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية.

ويعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا المشرفة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ورسم السياسات التي تسير عليها، الى جانب عدد من المهام الأخرى.

-الجهاز التنفيذي للهيئة: ويتكون من الإداريين والفنيين العاملين في الهيئة، ويرأس هذا الجهاز رئيس الهيئة، ويكون مديرها العام مسئولا عن إدارة الجهاز التنفيذي وتصريف شئونه.

وتم تقسيم الجهاز التنفيذي من قبل مجلس الإدارة إلى قطاعات وهي:

١-قطاع المشاريع الصناعية.

٢-قطاع المشاريع الزراعية والخدمية.

٣-قطاع التسهيلات الحكومية.

٤-قطاع الترويج.

وبالإضافة إلى ذلك هناك دوائر تتبع مكتب رئيس الهيئة وهي:

١-دائرة المتابعة والتفتيش.

٢-دائرة الشؤون القانونية.

أما الإدارات التي تتبع مدير عام الهيئة فهي:-

١-دائرة الشؤون المالية والتجهيزات والصيانة.

٢-دائرة الشؤون الإدارية والسكرتارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- إجراءات الاستثمار:

وفقا لأحكام قانون الاستثمار تتم إقامة المشاريع الاستثمارية بوساطة إصدار ترخيص من قبل الهيئة العامة للاستثمار، ويأخذ هذا الترخيص سلسلة من الإجراءات على النحو التالي:

١-يتقدم المستثمر بطلبه الى الهيئة على نموذج لهذا الغرض يتضمن البيانات كافة، وبعد مراجعته من قبل أحد ضباط المشاريع يتم تسليمه الى القطاع المختص بعد دفع الرسوم المقررة.

٢-يتولى ضابط المشروع طلب الاستثمار بمتابعة واستصدار موافقة الجهة الحكومية التي يندرج المشروع في نشاطها، ومن ثم استكمال التوقيعات على قرار الترخيص، وبعد كل ذلك يسلم الى صاحب المشروع او من هو مفوض عنه بعد دفع رسوم الخدمات الادارية بواقع ٠,٧٥ من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة المعفية من الرسوم الجمركية، ويلي ذلك دور المكاتب الحكومية في قطاع التسهيلات كمكتب العمل لإعطاء التصاريح للعمالة الأجنبية...الخ.

٣-أما ما يتعلق بالفترة الزمنية لإصدار الترخيص فقد حددها القانون بـ(٣٠ يوما)، ومع ذلك أقر مجلس إدارة الهيئة أن يتم البت في جميع المشاريع الاستثمارية خلال (١٥ يوما).

د- سياسة الترويج الاستثماري:

يعرّف الترويج الاستثماري بأنه "مجموعة من جهود البحث والتحضير للمشروعات المروج لها بهدف نقلها من حيز الدراسة الى حيز التنفيذ ومباشرة العمل. فالترويج يستخدم كأداة اتصال وحلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتعريف وتجهيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى وتحقيق المنفعة المشتركة" (بولص، ١٩٩٦).

فبرامج الترويج الاستثماري الكفؤة ستساهم بالتأكيد في جذب العديد من المستثمرين، ويمكن أن تغطى تكاليف الحملات الترويجية من خلال المشاريع المستثمرة. وقطاع الترويج في الهيئة العامة للاستثمار هو الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ السياسة الترويجيه، فرغم محدودية الموارد المالية المرصودة للترويج وقلة الكوادر المؤهلة فيه الا أنه استطاع تكثيف أقصي الجهود والإمكانيات لعملية الترويج عبر الوسائل التالية:-

١-المؤتمرات والندوات

٢ -زيارات رجال الأعمال

٣-الحملات البريدية المباشرة

٤-النشرات الإحصائية المنتظمة

٥-إصدار النشرات والكتيبات كدليلي الاستثمار والمستثمر، وكذلك قانون الاستثمار باللغتين العربية والإنجليزية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦-استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى شبكة الإنترنت.

(٣-٢) جهود الدولة لتحسين المناخ الاستثماري:-

يعتبر تحقيق الوحدة اليمنية في مطلع تسعينات القرن العشرين أهم حدث ومنجز وطني وقومي جرى تحقيقه في ظروف استثنائية اتسمت بالفرقة والتفكك، لكن هذا المولود الجديد (الجمهورية اليمنية) ورث من الحكم الإمامي في الشمال والحكم الاستعماري البريطاني في الجنوب، ومن النظامين الشطريين وضعا اقتصاديا متخلفا ومعقدا ، رغم أنه قد جرت خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمة غيرت من بنية المجتمع الاجتماعية – الاقتصادية، وحركت عملية التطور، وأدت إلى انفتاح الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي، وربطته بالتطورات الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومع ذلك لم يتمكن أي من الشطرين(الشمالي ، والجنوبي) تجاوز الوضع الاقتصادي الموروث وتحقيق تنمية حقيقية، وظل الاقتصاد اليمني يتصف بعدد من الخصائص (عبده ، ١٩٩٧) أهمها:

١)ضعف النمو والعجز في تعبئة الموارد المحلية المادية والبشرية و تسخيرها لصالح التنمية.

٢) الاعتماد الكلي على الموارد الخارجية من هبات ومساعدات وقروض في تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

٣) الانفتاح الاقتصادي العشوائي المصاحب لضعف النمو والتراجع في الإنتاج وتنمية الموارد المحلية وضعف الاستثمار وندرته.

فخلال سنوات الوحدة القليلة الماضية اتسعت وتعمقت المشكلات الاقتصادية، وواجهت الاقتصاد اليمني صعوبات كثيرة وهي: اختلالات هيكلية حادة، و ركود وتباطؤ في معدلات النمو، وتصاعد معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة، ونمو معدلات البطالة، والعجز المتصاعد في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ... الخ.

وكنتيجة لهذا الوضع الاقتصادي القائم أتي برنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي والاداري ففي الغالب الاختلالات الاقتصادية كثيرا ما تؤدي الى تعكير صفو المناخ الاستثماري ومن هذه الاختلالات عجز الموازنة، وعجز ميزان المدفوعات والمغالاه في سعر الصرف وسلبية اسعار الفائدة الحقيقية فالاختلالات المالية هي السبب المؤدي الى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي مما يترتب عليه اعاقة امكانية النمو، كما إنها تؤدي الى الشكوك حول تغيرات السياسة الوشيكة بما في ذلك زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق وتغير اسعار الفائدة واسعار الصرف وبالتالي اضعاف ثقة المستثمر. كما إن ارتباط العجز بتضخم سريع وخاصة إذا مول من خلال سياسة العجز وطبع نقود جديدة فان ذلك يخلق ضغوطا تضخمية تفسد المناخ الاستثماري. ولذلك جاءت المرحلة الاولى (مارس ١٩٩٥-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ديسمبر ١٩٩٥) من البرنامج لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تمثلت بمجموعة من السياسات النقدية والمالية، التي تتخذ لترشيد الطلب الكلي من خلال تخفيض العجز في الموازنة العامة بضبط النفقات وتصحيح اسعار الصرف. أما المرحلة الثانية (يناير ١٩٩٦-يونيو ١٩٩٧) فهدفت الى تصحيح اوجه القصور الهيكلي لزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية كالعمل على تحرير الاسعار وتقليص الدعم الحكومي واصلاح النظام التجاري ... الخ.

وكانت النتائج النهائية لهاتين المرحلتين ما يلي:

تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:-

حقق اليمن درجة ملحوظة في تقليص الاختلالات المالية الداخلية والخارجية وضبط معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتسوية العلاقات مع الدائنين الخارجيين.

وكان ضبط عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات ورفع الإيرادات هو الركيزة الأساسية لجهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد تمكنت الحكومة من إنقاص عجز الموازنة الى حدود ٢,٣% في عام ١٩٩٧ م من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن وصل الى ١٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤م. وأدى هذا التحسن في وضع الموازنة العامة إلي انخفاض معدل التضخم من ٧٥% عام ١٩٩٤الى ٢٧% عام ١٩٩٧، كما ارتفعت الاحتياطات من العملات الأجنبية من (٣٥٧) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى(١١٠٠) مليون دولار في نهاية ١٩٩٧م، بالإضافة إلي انخفاض العجز في ميزان المدفوعات الى ٤٩ مليون دولار عام ١٩٩٧م بعد أن كان ٥٥٣ مليون دولار عام ١٩٩٥م.

الإصلاحات الهيكلية:-

سعياً لترسيخ المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي وإدامتها، وعملاً على تحسين تخصيص الموارد وتنميتها، عكفت اليمن على إصلاحات هيكلية واسعة أسهمت في إزالة القيود وتحرير النشاط الاقتصادي وخلق بيئة مشجعة للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وفيما يلي أبرز ملامح هذه الإصلاحات:-

- تحرير الأسعار برفع الدعم بشكل تدريجي عن القمح والدقيق وإحداث زيادات ملموسة في أسعار خدمات المرافق العامة.

-إلغاء الحكومة لقواعد الترخيص المسبق للاستيراد ونظام الحصص، وبموجب هذه السياسة أصبح سوق الاستيراد مفتوحاً لجميع التجار دون الحاجة لأية إجراءات أو موافقات مسبقة كما تم السماح باستيراد السلع كافة باستثناء الخضروات والفواكه.

- إصلاح هياكل التعرفة الجمركية حيث خفض العدد الكبير لمعدلات الجمارك التي كانت مطبقة، واتخذت خطوات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها، فقد خفضت الحد الأدنى للجمارك من ٢٠٠%

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى ٧٠% كما خفض عدد التوقيعات المطلوبة للتخليص الجمركي من ٥٠ الى ٢٥ توقيعا، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة من ١٥% الى ٥%.

- توسيع قاعدة ضريبية السلع والخدمات لتشمل ٣٠ سلعة جديده تخضع لضريبة المبيعات تمهيداً للعمل بضريبة المبيعات العامة.

- وضع برنامج لخصخصة ١٤٨ مؤسسة عامة بهدف تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد عبر التحول الى اقتصاديات السوق وتخفيض أعباء الدولة.

ولم يخل' البرنامج من الآثار السلبية والتي تمثلت في:

١-انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مما ترتب على ذلك ظهور طفرة تضخمية في الاسعار.

٢-انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للافراد وتدني مستوى المعيشة.

٣-ركود تضخمي خيم على مجمل النشاط الاقتصادي.

(٣-٣) معوقات الإستثمار:-

بدأ الاهتمام بمعوقات الإستثمار في اليمن يكتسب أهمية متزايدة، وتقوم الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها بحلول جذرية حيث تسعى بصورة متواصلة وفقا للإمكانات المتاحة إلي إعداد الدراسات التشخيصية وتبني الحلول المناسبة. ومن هذه الدراسات التقرير الذي أعد من قبل منظمة الخدمات الاستشارية للاستثمارات الأجنبية (FIAS) بناء على طلب الحكومة اليمنية لمعرفة انطباعات المستثمرين الأجانب عن اليمن كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر. وقامت المنظمة بإجراء مسح شمل أربعين شركة لها استثمارات في اليمن او تعتبر اليمن مكاناً ملائماً للاستثمار، بالإضافة إلي دراسة أخرى تم إعدادها من قبل دار الخبرة (MMIS) الاستشارية الأردنية التي اقتصرت دراستها على مراجعة نظام التراخيص والهيكل التنظيمي ووظائف الهيئة العامة للاستثمار. وتعاني حركة الاستثمار في الجمهورية بحكم ظروف موضوعية قائمة من بعض المعوقات التقليدية هي:-

١-نقص خدمات البنية التحتية المتمثلة في شبكات الطرق والنقل الجوى والبحري ومرافق المياه والكهرباء.

٢-النقص الحاد في المناطق الصناعية، وضعف إيصال الخدمات المختلفة اليها.

٣-التأهيل المتدني للعمالة المحلية الذي يدفع المستثمرين الى استخدام عمالة أجنبية مما يؤدى الى ارتفاع تكلفة المنتج المحلي.

٤-عدم وجود اللوائح التفسيرية والتنفيذية لقوانين الاستثمار التي تعمل على توضيح مضمون النص القانوني، وقد أدى هذا العائق إلى اختلاف التفسيرات، وفتح المجال لمفارقات في التطبيق تنطوي في بعض الأحيان على إجراءات غير مشمولة بالقانون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥-عدم توافر برنامج استثماري واستراتيجية واضحة من قبل الحكومة تجـــاه النشـــاط الاســـتثماري بالإضافة إلي عدم توافر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية.

٦-عدم اكتمال المسح الجيولوجي لثروات اليمن الطبيعية، وعدم معرفة أنواعها وأماكنها او كمياتـــها التجارية مما أدى إلى تضييق مجالات الاستثمار الصناعي.

٧-ما زالت الهيئة العامة للاستثمار، وهي الجهة الحكومية المخولة بإصدار الـــتراخيص الاســـتثمارية تواجه الكثير من الإشكاليات والحساسية في التعامل مع بعض الجهات الحكومية الأخرى إلى جانب أن الهيئة تعاني من ضعف عام في إدارتها.

٨-قصور النشاط الترويجي اللازم لتشجيع الاستثمار في اليمن.

٩-ضعف الخدمات المصرفية وعدم قدرتها على تلبية طلبات تمويل المشروعات الكبيرة بسبب ضآلـــة إمكانياتها.

١٠-غياب السياسة التعليمية الهادفة الى ربط المخرجات بمتطلبات التنمية وسوق العمل.

١١-تعارض بعض بنود قانون الإستثمار مع قوانين ونظم أخرى كالضرائب والجمارك مما يجعل هذا التناقض مدخلا للاجتهادات الفردية لبعض مسؤولي هذه المصالح.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة:

إن ما تعرض له اليمن من صدمات داخلية وخارجية كأزمة حرب الخليج الثانية وعودة ما يقارب مليون عامل يمني كان لها آثار سلبية على الدخل القومي ووضع ميزان المدفوعات واحتياطاتها من العملات الأجنبية، وبدلا من أن يتم التعامل مع هذه الصدمة بمحاولة التكيف الا أنه تم التعامل معها من خلال التمويل في ظل عدم مرونة هيكل الإيرادات الحكومية وتنامي حجم المديونية الخارجية وارتفاع معدل السيولة المحلية، وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم ، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتناقص الاحتياطيات الدولية وصعوبة الوفاء بالالتزامات المستحقة وتراكم المتأخرات.

أما اتباع إستراتيجية إحلال الواردات وحمايتها من المنافسة الخارجية وتقييد الإستيراد وتحديد أسعار الفوائد وضعف المنافسة في القطاع المالي والمصرفي، وعدم تمكين هذا القطاع من القيام بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين بالوجه المطلوب، وبقاء سعر الصرف في مستوى غير واقعي ومبالغ فيه، فقد أدى ذلك الى حدوث تشوهات واسعة، مما قلل كثيرا من كفاءة تخصيص الموارد وحسن استخدامها، وحد من فرص تنميتها. وانعكست أوجه القصور الهيكلي على شكل معدلات نمو سالبة، وبالتالي عدم التمكن من تحقيق التنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية. إلا أن هذه العوامل كان بمقدور الحكومة أن تتغلب عليها وتسهيل الأمور فيها، إلا إنها ازدادت تعقيدا يوما بعد يوم مما جعل عائد الاستثمار غير مجز، وبالتالي أحجم كثير من المستثمرين عن الاستثمار في اليمن. ولهذا كان لا بد من سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي كان الهدف الأساسي منه هو معالجة الاقتصاد اليمني من التشوهات والسلبيات.

وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي لم ينجم عنها فقط استقرار اقتصادي، ولكن أيضا أصبحت نظرة المجتمع الدولي إيجابية لليمن كبلد قادر على النمو، وعلى توفير مناخ مناسب للاستثمار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في اليمن خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-١) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن حتى نهاية ١٩٩٧ :-

تهدف دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية وبيان حجمها ومصادرها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية إلى التعرف على السياسة الاستثمارية ومدى جاذبية المناخ الاستثماري. وتجدر الإشارة الى إنه يوجد قصور في بعض الجوانب التنفيذية للجهات الحكومية في تقييم مستوى الإنجاز للمشاريع المرخصة ومنها المشاريع الاجنبية وبالتالي لا يعرف أي منها نفذت بالفعل وأي من المشاريع بقيت دون تنفيذ.

وفيما يلي بيان لتطور الاستثمارات الموافق عليها، وكيفية توزعها على المناطق الجغرافية المختلفة

جدول (٤-١)

حجم الاستثمار للمشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

مليون ريال

البيان / السنة	الاستثمارات اليمنية	الاستثمارات الاجنبية (العربية)	الاستثمارات الاجنبية (غير العربية)	اجمالي الاستثمار	نسبة الاستثمارات الاجنبية (العربية) الى الاستثمار الإجمالي*%	نسبة الاستثمارات الأجنبية (غير العربية) الى الاستثمار الإجمالي*%
١٩٨٣	١٩٠	٤,٠٦٤	-	١٩٤,٠٦٤	٢,١	-
١٩٨٤	١٠٦	١٠,٧٥٧	-	١١٦,٧٥٧	٩,٢	-
١٩٨٥	٢٢٣	١٠,٦٩٨	-	٢٣٣,٦٩٨	٤,٦	-
١٩٨٦	١١٥	٥,٤٠٠	-	١٢٠,٤	٤,٥	-
١٩٨٧	١٢٥٧	-	١,٤٠٨	١٢٥٨,٤٠٨	-	٠,١١
١٩٨٨	٧٩٦	٩٤,١٩٨	٨,٩١٢	٨٩٩,١١	١٠,٥	٠,٩٩
١٩٨٩	٩٦٨	٢٧,٢١٤	٨٣,٥٢٤	١٠٧٨,٧٣٨	٢,٥	٧,٧
١٩٩٠	٣٢٢٢	١١٨,٦٣٧	-	٣٣٤٠,٦٣٧	٣,٥	-
١٩٩١	٢٤٦٨	٤,٣٠٨	١٥٩,٢٥٠	٢٦٣١,٥٥٨	٠,١٦	٦,١
١٩٩٢	١٧٦٢٤	٢٨١,٧٥٤	١٤٩٤,٩٢٨	١٩٤٠٠,٦٨٢	١,٤	٧,٧
١٩٩٣	٢٠٢٢٥	٣٤٨,٤٥٢	١٦٧٢	٢٢٢٤٦,٤٥٢	١,٦	٧,٥
١٩٩٤	١٣٨٥٠	١٤٧,٣٣٧	٨٢,٦	١٤٠٧٩,٩٣٧	١	٠,٥٨
١٩٩٥	٦٣١٤٧	٥٩٨,١٦١	٩٦١,٦٨٦	٦٤٧٠٦,٨٤٧	٠,٩٢	١,٥
١٩٩٦	١٢٤٢٠٣	٣٩٥٥,٠٤٠	٩٧٨,٦٣٢	١٢٩١٣٦,٦٧٢	٣,١	٠,٧٥
١٩٩٧	١٠٩٩٥٣	١٤٦٥,٠٢٤	٤١٥١,٥٦	١١٥٥٦٩,٥٨٤	١,٢٧	٣,٦
الإجمالي*	٣٥٨٣٤٨	٧٠٧١,٠٤٤	٩٥٩٤,٥٠	٣٧٥٠١٣,٥٤٤	١,٩	٢,٦

المصدر : - وزارة الصناعة، إدارة البحوث الصناعية، بيانات غير منشورة، ١٩٨٣-١٩٩١، صنعاء

- الهيئة العامة للإستثمارات، النشرات الاحصائية الشهرية، بيانات غير منشورة دائرة الدراسات والبحوث، (١٩٩٢-١٩٩٧) صنعاء.

- سعر صرف الريال مقابل الدولار ملحق(٩)

* حسبت من قبل الباحثة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنظر الى الجدول (٤-١) الذي يبين حجم الاستثمارات للمشروعات الخاصة الوطنية والعربية والأجنبية الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧) يظهر أن حجم الاستثمار قد عرف زيادة ملحوظة خلال السنوات التي أعقبت تأسيس الهيئة العامة للاستثمار، بلغت (١٩٤٠٠,٦٨٢ مليون ريال) و (٢٢٢٤٦,٤٥٢مليون ريال) و (١٤٠٧٩,٩٣٧ مليون ريال) خلال الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي، ويتضح من البيانات السابقة أن هذا التطور السريع للاستثمارات لم يدم طويلاً، وعرف هبوطاً كبيراً في عام ١٩٩٤ الذي كان عاماً استثنائياً في تاريخ اليمن الحديث، فهو العام الذي دخلت فيه البلاد في حرب مع الانفصاليين مما دفع بالمستثمرين المحليين والأجانب الى الترقب والتوقف عن اتخاذ قرارات الاستثمار.

ويمكن القول بأن الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) تعتبر بداية جديدة للجمهورية اليمنية وللجهاز الإداري الجديد المشرف على ترخيص المشروعات في ظل قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١.

وقد استهدف القانون المذكور رفع القيود القانونية غير الملائمة التي كانت تحد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية، وتسهيل إجراءات إصدار التراخيص وتحديد ميادين الاستثمار.

وباستعراض بيانات الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

١- أن اليمنيين أسهموا بالجزء الأعظم من الاستثمارات الموافق عليها، وبنسبة تصل إلى ٩٥,٥% حتى نهاية ١٩٩٧.

٢- أن الأجانب من غير العرب أسهموا بحوالي ٢,٦% من إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة. بينما لم تزد نسبة الاستثمارات العربية عن ١,٩%.

٣- أن الاستثمارات العربية على الرغم من ضآلتها قد تأثرت بالتغيرات التي كانت تحدث في البيئة السياسية العربية اليمنية.

٤- أن الاستثمارات الأجنبية أخذت في التدفق بثقة أكبر بعد توحيد اليمن. ويتضح من الجدول (٤-١) أن الحرب قد أثرت بصورة سلبية على تدفق الإستثمار ولم تخف حدة آثارها الا بعد مرور سنتين.

ويلاحظ من الجدول المذكور أن راس المال المحلي ساهم بالنصيب الأكبر من الاستثمار في حين لم تتجاوز مساهمة العرب والأجانب معاً ٤,٥% فقط. وتعتبر هذه المساهمة ضئيلة جداً سواء من حيث القيمة المطلقة أم من حيث نسبتها الى الاستثمارات اليمنية. ويمكن القول أن هذا الحجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتناسب والمزايا والضمانات التي قدمتها الدولة بسخاء من خلال قانون الاستثمار، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من وراء إصدار التشريعات الاستثمارية لم يتحقق خلال فترة الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-٢) التوزيع الجغرافي للمشاريع الأجنبية :-

قدم قانون الاستثمار حوافز كبيرة للاستثمارات التي تتم في المنطقة (ب)، وجاء ذلك مستهدفا تطوير تلك المناطق اقتصاديا واجتماعيا، وتخفيف العبء على المدن الكبرى وهي كل من صنعاء وعدن وتعز المكلا والحديدة، ويطلق عليها المنطقة (أ) في القانون، والحد من ظاهرة الهجرة إليها، ورغم ذلك فإن التفاوت بين المحافظات فيما يتعلق بالاستثمارات ما زال كبيرا.

ويبين الجدول رقم (٤-٢) درجة تركز الاستثمارات الأجنبية في المدن اليمنية الرئيسة، حيث يتضح منه أن العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن قد استأثرت بالنصيب الأكبر من الاستثمار، وأن الاستثمار فيها جاء في مشروعات كبيرة. أما العاصمة السياسية صنعاء، فقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار، لكن عدد المشاريع فيها يفوق ما تم في عدن مما يعني أن المشاريع فيها كانت أصغر حجما.

جدول رقم (٤-٢)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية
خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

مليون ريال ، مشروع

الفترة / المحافظة	١٩٨٣-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩٧	إجمالي عدد المشاريع
صنعاء	١٨٧,٤٠٦	٥٨٩٣,٠٥٧	٩٣
عدن	-	٦٨٢٣,٥٣٧	١٧
حضرموت	-	١١٠،٢٢٧	٤
تعز	١١٠,٠٥٦	٣٩٩	٧
الحديدة	٢١٣,١١٢	٢٧٧٩,٣١	٢٠
إب	١٥,٣٣١	-	٢
ذمار	-	٣٦,٤١٥	١
شبوه	-	٥٥,٦٢١	١
صعدة	٢,٤٦٥	-	١
لحج	-	٤٠,٠٠٧	١
الإجمالي	٥٢٨,٣٧٠	١٦١٣٧,١٧٤	١٤٧

المصدر : وزارة الصناعة، إدارة البحوث الصناعية، صنعاء.

الهيئة العامة للاستثمار، النشرات الاحصائية الشهرية، دائرة الدراسات والبحوث، صنعاء.

ويعكس التوزيع الجغرافي الذي يوضحه جدول (٤-٢) حقيقة واحدة، وهي أن المستثمرين الأجانب غير مستعدين للاستثمار خارج المنطقة (أ) وذلك نتيجة لتوافر الهياكل الأساسية لقيام أي من المشروعات الاستثمارية (طرق، كهرباء، موانئ،...الخ). فالمناطق المشمولة بالمنطقة (ب) في القانون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما زالت تشكو من نقص كبير في هياكل البنية الأساسية، ولذلك فإن المستثمر الأجنبي ما زال يرى أن الحوافز المالية الممنوحة له في المنطقة (ب) لا تغطي التكاليف التي يتحملها جراء إقامة مشروعه فيها.

ويتضح مما سبق أن الحوافز المالية لم تؤت نتائجها المرجوة على المستوى الجغرافي، وأن على الحكومة ان تولي مشروعات البنية التحتية في تلك المناطق عناية أكبر، حتى تكون بالفعل مناطق جذب حقيقية للاستثمار.

(٤-٣) القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية :-

تحددت المشاريع الأجنبية خلال فترة الدراسة في (١٤٧) مشروعا بتكلفة استثمارية إجمالية (١٦٦٦٥ مليون ريال) موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية على النحو الموضح بالجدول رقم (٤-٣). ويتضح من بيانات الجدول المذكور أن نصيب القطاعات السلعية من هذه الاستثمارات يصل الى (٧٩٤٦,٦٢١) مليون ريال بما يمثل ٤٧,٧% من إجمالي تلك الاستثمارات، بينما يصل نصيب القطاع الخدمي إلى (٨٧١٨,٩٢٣) مليون ريال بما يمثل ٥٢,٣% منها. ويظهر من ذلك ان النصيب النسبي للقطاعات السلعية منخفض ولا يتناسب مع المستهدف، بينما يرتفع النصيب النسبي للقطاع الخدمي والسياحي في الاستثمارات الأجنبية، مما يعني أن تلك الاستثمارات لا تسهم في تخفيف حدة الاختلال في هيكل الإنتاج، وتتأكد هذه الحقيقة باستعراض النتائج التالية المستخلصة من الجدول السابق:

١- بلغ عدد المشاريع الخدمية الموافق عليها ٢٤ مشروعا وصلت قيمتها الإجمالية ٧٨٠٢ مليون ريال وبنسبة ٤٦,٨%. مما يمثل اختلالا هيكليا في نمط الانتاج.

٢- أما المشاريع الصناعية الموافق عليها فقد بلغت (٩٠) مشروعا بقيمة إجمالية قدرها ٦٣٦٩ مليون ريال وبنسبة ٣٨%.

٣- وبخصوص المشروعات السياحية فقد بلغ عدد الموافق عليه (١٦) مشروعا بقيمة ٩١٦ مليون ريال وبنسبة ٥,٥%.

٤- بلغ عدد المشروعات الزراعية الموافق عليها ١٣ مشروعا بقيمة إجمالية قدرها ٣٠٢ مليون ريال وبنسبة ٢%. كما يلاحظ انخفاض النصيب النسبي لرؤوس الأموال الأجنبية الموجهة الى المشروعات الزراعية إذا ما قورنت بالمشروعات الصناعية والخدمية، وهذا لا يتناسب مع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بلد كاليمن.

٥- تتركز الاستثمارات العربية في المشروعات الخدمية بنسبة تصل إلى (٤٧%) من إجمالي الاستثمارات العربية و (٤٢%) من إجمالي الاستثمارات غير اليمنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦-يسهم الاجانب من غير العرب بحوالي ٥٨% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في الأنشطة الخدمية. ويلاحظ تفضيل المستثمرين لأنشطة معينة على غيرها نظراً لاختلاف معدلات الربح وفترة استرداد رأس المال. إذ تفضل الاستثمارات الأجنبية الأنشطة ذات الربحية الأعلى وفترة الاسترداد الأقل، ولهذا فمن الملاحظ تركز الاستثمارات الموافق عليها في المشروعات الخدمية كتطوير خدمات الاتصالات الدولية.

يضاف الى ذلك عدم تحديد الأولويات للأنشطة لكي تتسق مع البرامج الاستثمارية التنموية للدولة، وكان بالامكان تحقيق ذلك الهدف من خلال توجيه تلك الاستثمارات وفقاً للأولويات المدرجة في البرامج الاستثمارية وخطة التنمية عن طريق التمييز في الحوافز والمزايا بين الانشطة المختلفة عوضاً عن جعل هذه المزايا او الحوافز ذات صبغة عامة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٤-٣)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧) موزعة على القطاعات الاقتصادية

مليون ريال

السنوات / البيان	القطاع الصناعي		القطاع الزراعي		القطاع السمكي		القطاع الخدمي		القطاع السياحي		الاجمالي
	عرب	أجانب	عرب	أجانب	عرب	أجانب	عرب	أجانب	عرب	أجانب	
١٩٨٣	٤,٠٦٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٠٦٤
١٩٨٤	٦,٠٩٩	-	١,٥	-	-	-	٣,١٥٨	-	-	-	١٠,٧٥٧
١٩٨٥	-	-	٤,٨٠٢	-	-	-	٥,٨٩٦	-	-	-	١٠,٦٩٨
١٩٨٦	٥,٤٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,٤٠٠
١٩٨٧	-	١,٤٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٤٠٨
١٩٨٨	-	٨,٩١٢	٩٤,١٩٨	-	-	-	-	-	-	-	١٠٣,١١٠
١٩٨٩	-	٢٧,٢٣٨	٢٧,٢١٤	٥٦,٢٨٦	-	-	-	-	-	-	١١٠,٧٣٨
١٩٩٠	٧٤,٣٢٣	-	٤٤,٣١٤	-	-	-	-	-	-	-	١١٨,٦٣٧
١٩٩١	١,٨٤٣	-	-	-	-	-	٢,٤٦٥	١٥٩,٢٥٠	-	-	١٦٣,٥٥٨
١٩٩٢	١٧٥,٦٦٦	١٢٢٦,٠٣٧	١٦,٨٨٣	-	-	-	٨٩,٢٠٥	٢٦٨,٨٩١	-	-	١٧٧٦,٦٨٢
١٩٩٣	٢٣٣,٨٨٧	١٢٨٢,٨١٠	-	-	-	-	٩٥,٤٥٦	٣٨٩,١٩٠	١٩,١٠٩	-	٢٠٢٠,٤٥٢
١٩٩٤	٤٠,٤٨٥	٧٢,٤	-	-	١٨,٨٥٩	-	-	-	٨٧,٩٩٣	١٠,٢	٢٢٩,٩٣٧
١٩٩٥	٢٣٦,٤٣٧	٢٤٢,٢٣٦	-	-	-	٦٦٠	٤٦,٦٦٧	٧,٤٥	٣١٥,٠٥٧	٥٢	١٥٥٩,٨٤٧
١٩٩٦	٦٨٩,٣١٠	١١٩,٧	٦,١٣٤	-	-	٢٣,١٧٧	٣٠٠٤,٨٤٣	٧٤٨,٠٠٥	٢٥٤,٧٥٣	٨٧,٧٥	٤٩٣٣,٦٧٢
١٩٩٧	١٢٦١,٠٥٣	٦٦٠,٦	٥٠,٧٢٠	-	-	٥٧٢,٦٢٦	١١٣,٢٥١	٢٨٦٨,٣٣٤	٤٠	٥٠	٥٦١٦,٥٨٤
الإجمالي	٢٧٢٨,٥٦٧	٣٦٤١,٣٤١	٢٤٥,٧٦٥	٥٦,٢٨٦	١٨,٨٥٩	١٢٥٥,٨٠٣	٣٣٦٠,٩٤١	٤٤٤١,١٢	٧١٦,٩١٢	١٩٩,٩٥	١٦٦٦٥,٥٤٤
	٦٣٦٩,٩٠٨		٣٠٢,٠٥١		١٢٧٤,٦٦٢		٧٨٠٢,٠٦١		٩١٦,٨٦٢		
إجمالي عدد المشاريع	٩٠		١٣		٤		٢٤		١٦		١٤٧
نسبة الاستثمارات الى الإجمالي	٣٨		٢		٧,٧		٤٦,٨		٥,٥		

المصدر : وزارة الصناعة، إدارة البحوث الصناعية، (١٩٨٣-١٩٩١) بيانات غير منشورة، صنعاء.

الهيئة العامة للاستثمار، النشرات الاحصائية الشهرية، دائرة الدراسات والبحوث (١٩٩٢-١٩٩٧) بيانات غير منشورة، صنعاء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-٤) مصادر الاستثمارات الأجنبية في اليمن حتى نهاية ١٩٩٧ :-

أصدرت الحكومة اليمنية قانونين لتشجيع الاستثمار في اليمن هما: القانون رقم (١٨) لعام ١٩٧٥ ثم القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ وذلك من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في البلاد، وتشجيع الممولين اليمنيين على المساهمة الفعالة في مشروعات الاستثمار. ويتضح من الجدول (٤-٤) الآتي:-

١- توزعت مصادر الاستثمارات العربية في الجمهورية اليمنية بين خمس عشرة دولة عربية شقيقة كانت الأربع الأولى منها: المملكة العربية السعودية، وقطر، والأردن، والإمارات العربية، على الترتيب.

وبلغت قيمة الاستثمارات في المشاريع السعودية (مع ملاحظة أن بعض هذه المشاريع بمشاركة يمنية، وعربية أو أجنبية) خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩١) أي خلال فترة سريان قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ١٩٧٥، (١٦٦٦) مليون ريال يمني. أما الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وهي الفترة التي شهدت ترخيص المشاريع الاستثمارية من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفق قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ فقد بلغت قيمة المشروعات الاستثمارية السعودية (٢٢١٢) مليون ريال وبنسبة ٣٣,٦٣% من إجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧).

وتمثل الاستثمارات القطرية المركز الثاني حيث يقدر حجمها بنحو (١٩٧٦) مليون ريال وبنسبة ٢٧,٩٦% يليها الأردن وبنسبة ١٠,٣٦% وتمثل الدول العربية الأخرى المراكز الباقية وفق الترتيب المبين في الجدول (٤-٤).

٢- ومن واقع البيانات السابقة يلاحظ ان الاستثمارات السعودية والقطرية والاماراتية تستأثر بنحو ٧٠,٢٢% من إجمالي الاستثمارات العربية في اليمن، وتستأثر الأموال العربية الوافدة من كل من الأردن، والعراق، وسوريا، ولبنان، بنحو ٢٢,٣٣% والدول العربية الأخرى بنسبة ٧,٤٥%.

ويعكس التفاوت الملحوظ في الأهمية النسبية لمصادر الاستثمارات العربية في اليمن حقيقة منطقية وهي أن الدول العربية ذات الفائض المالي تشكل المصدر الرئيس للاستثمارات العربية في اليمن، وبالرغم من محدودية الاستثمارات العربية في اليمن وعدم رقيها الى حجم الاستثمارات العربية في الخارج، إلا أنها تمثل بدايات مقبولة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار سعي الدولة الجاد لإزالة معوقات الاستثمار.

ونستنتج من التوزيع السابق للاستثمارات حسب المصدر أهمية تنفيذ برامج ترويجية فعالة في دول الجوار ذات الفائض المالي، إذ من المعروف أن الروابط الإقليمية مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلا نجد أن الاتحاد الأوروبي يسهم بمعظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى منطقة اوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، كذلك وجهت الولايات المتحدة تاريخياً أكبر حصة من استثمارها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأجنبي المباشر الى منطقة أمريكا اللاتينية ويعكس هذا أهمية القرب الطبيعي كعامل في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية (غير العربية) الجدول (٤-٥) فنلاحظ عليها ما يلي:

١- أن الاستثمارات البريطانية تحتل المركز الأول وبنسبة مرتفعة تمثل ٦٢% من اجمالي الاستثمار الأجنبي غير العربي، ولقد تمت تلك الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) حيث بلغت ٥٧٦٢ مليون ريال منها ٢١٨٦ مليون ريال مستثمرة في محافظة عدن بنسبة ٣٨%، وتتوزع النسبة المتبقية على كل من صنعاء، وحضرموت، ولحج، والحديدة. وهذا مؤشر واضح على أن المستثمرين البريطانيين يرغبون في الاستثمار في اليمن وخاصة في مستعمرتهم السابقة عدن التي أغلقت الباب أمام الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية خلال فترة الحكم الشمولي ١٩٦٩ - ١٩٩٠ في اليمن الجنوبي.

٢- أما الاستثمارات الأمريكية فتأتي في المرتبة الثانية وبنسبة ١٨,٧% بينما تحتل الاستثمارات الألمانية والروسية المركز الثالث والرابع على التوالي بنسبة بلغت ٧,٣% و ٧,٢% لكل منهما على التوالي.

٣- شكلت الاستثمارات الآسيوية ٢,١% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

٤- كما يلاحظ أن ثلاث دول من الدول الصناعية الرئيسة المستثمرة في اليمن هي: الولايات المتحدة، والمانيا، وايطاليا، لم تستثمر في اليمن إلا في ظل العهد الجديد للدولة اليمنية الذي يعني انتهاء النزاعات بين اليمنيين وبداية عهد لبلد مستقر سياسياً وقائم على نظام السوق الحر.

ولقد حال دون تشجيع الاستثمار خلال فترة سريان القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٥ قلة الحوافز والضمانات والمزايا التي كان يمنحها القانون السابق، والقيود التي كان يضعها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقصر الاستثمار على قطاعات معينة، وتطبيق أنظمة وحوافز معقدة، وفرض قيود على حصة الملكية الأجنبية. بالاضافة الى الوضع التشطيري لليمن الذي جعل المناخ الاستثماري غير جذاب بالقدر الكافي لهذه الاستثمارات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٤-٤)

مصادر الاستثمارات الأجنبية (العربية) في اليمن خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

مليون ريال

الجنسية / السنوات	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	الإجمالي
١-السعودية	-	١,٥٠٠	٥,٨٩٦	-	-	٩٤,١٩٨	١٦,٦٨٥	٤٥,٦٦٠	٢,٤٦٥	١٦٦,٤٠٤
٢- قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣- الأردن	-	١,٨٧١	-	-	-	-	-	-	-	١,٨٧١
٤- الإمارات	-	-	-	-	-	-	١٠,٥٢٩	-	-	١٠,٥٢٩
٥- العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦- سوريا	-	٣,١٥٧	٤,٨٠٢	٠,٤٩٩	-	-	-	٥١,٢٨٩	١,٨٤٣	٦١,٥٩٠
٧- لبنان	٤,٠٦٤	٤,٢٢٩	-	-	-	-	-	١٢,٢٣٧	-	٢٠,٦٣٠
٨- الكويت	-	-	-	٤,٩٠١	-	-	-	-	-	٤,٩٠١
٩- ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٠- مصر	-	-	-	-	-	-	-	٩,٣٥١	-	٩,٣٥١
١١- البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٢- المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣- السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤- فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٥- الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الاستثمارات	٤,٠٦٤	١٠,٧٥٧	١٠,٦٩٨	٥,٤٠٠	-	٩٤,١٩٨	٢٧,٢١٤	١١٨,٦٣٧	٤,٣٠٨	٢٧٥,٧٧٦

تابع الجدول (٤-٤)

السنوات / الجنسية	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	الإجمالي (٩٢-٩٧)	النسبة الى (الاجمالي العام) خلال الفترة(٨٣-٩٧)*
١-السعودية	١٢٠,٠٨٢	-	٢٤,٨٧٥	٤٣٦,٦٧٢	٨٦٨,٣١٨	٧٦٢,١١٩	٢٢١٢,٠٦٦	٣٣,٦٣
٢- قطر	-	-	-	-	١٩٧٦,٨٢٩	-	١٩٧٦,٨٢٩	٢٧,٩٦
٣- الأردن	٣٢,٧٣٥	١٢٤,٠٤٠	٩	٤,٦٤٩	٣٩٥,٥٢٦	١٦٥	٧٣٠,٩٥	١٠,٣٦
٤- الإمارات	-	-	-	-	٦٠٠	-	٦٠٠	٨,٦٣
٥- العراق	-	٧,١٠٩	-	١١١,٦٥٧	٣٩,٦	١٣٦,٣٨	٢٩٤,٧٤٦	٤,١٧
٦- سوريا	٩,٧٣٢	٨,٦٢٥	-	٤٠,٤٦٣	١٩,٣٦٤	١٤٤,٦٨٤	٢٢٢,٨٦٨	٤,٠٢
٧- لبنان	٣٠	٦٨,٨٢٢	١٤,٨	٤	٣٥,٨٤	٩٣	٢٤٦,٤٦٢	٣,٧٨
٨- الكويت	٨٩,٢٠٥	-	٧٦,١٩٣	-	-	-	١٦٥,٣٩٨	٢,٤١
٩- ليبيا	-	٩٥,٤٥٦	-	-	٧,٨٦٣	-	١٠٣,٣١٩	١,٤٦
١٠- مصر	-	٣,٤	٣,٦١	٠,٧٢	٣,٢	٧,٦٧٢	٨٧,٦٥	١,٣٧
١١- البحرين	-	٤١	١٨,٨٥٩	-	-	-	٥٩,٨٥٩	٠,٨٥
١٢- المغرب	-	-	-	-	-	٥٥,٦٢١	٥٥,٦٢١	٠,٧٩
١٣- السودان	-	-	-	-	-	٢٧,٥	٢٧,٥	٠,٣٩
١٤- فلسطين	-	-	-	-	٨,٥	-	٨,٥	٠,١٢
١٥- الجزائر	-	-	-	-	-	٤	٤	٠,٠٦
الإجمالي	٢٨١,٧٥٤	٣٤٨,٤٥٢	١٤٧,٣٣٧	٥٩٨,١٦١	٣٩٥٥,٠٤	١٤٦٥,٠٢٤	٦٧٩٥,٧٦٨	%١٠٠

المصدر : وزارة الصناعة إدارة البحوث الصناعية، (١٩٨٣-١٩٩١)، صنعاء، بيانات غير منشورة.

الهيئة العامة للاستثمار، النشرات الاحصائية الشهرية، دائرة الدراسات والبحوث،(١٩٩٢-١٩٩٧) صنعاء.

* حسبت من قبل الباحثة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول (٤-٥)

مصادر الاستثمارات الأجنبية في المشاريع الأجنبية (غير العربية) خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

مليون ريال

السنوات / الجنسية	١٩٨٧*	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	الإجمالي	النسبة
١- بريطانيا			٢٧,٢٣٨		١٥٩,٢٥٠	٢٦٨,٨٩١	٩٩٩,٦٧١	٧٦,٦	١٤٢,٠٣٩	٧٤٣,٠٣٥	٣٥٣٢,٣٣٢	٥٩٤٩,٠٥٦	٦٢
٢- امريكا						١٢٢٦,٠٣٧	٥٠٥,٦		٦٠,٠٧٧	٤,٩٧		١٧٩٦,٦٨٤	١٨,٧
٣- ألمانيا							١٠٢,٨١٣		٥٢		٥٤٧,٥٦٨	٧٠٢,٣٨١	٧,٣
٤- روسيا									٦٦٧,٤٥	٢٣,١٧٧		٦٩٠,٦٢٧	٧,٢
٥- تركيا										٨٧,٧٥	٣٥,٣١	١٢٣,٠٦	١,٣
٦- ايطاليا							١٢,٩٥	٦	٤٠,١٢	٥٨,٦		١١٧,٦٧	١,٢
٧- فرنسا			٥٦,٢٨٦									٥٦,٢٨٦	٠,٦
٨- قبرص										٤٥,٥		٤٥,٥	٠,٥
٩- الهند							٣٦,٤١٥					٣٦,٤١٥	٠,٤
١٠- السويد										٥,٢	٢٥,٦	٣٠,٨	٠,٣
١١- الصين	١,٤٠٨	٨,٩١٢					١٤,٥٥١					٢٤,٨٧١	٠,٣
١٢- جاميكا											١٠,٧٥	١,٠٧٥	٠,١
١٣- ايران										١٠,٤		١٠,٤	٠,١
الإجمالي	١,٤٠٨	٨,٩١٢	٨٣,٥٢٤	-	١٥٩,٢٥٠	١٤٩٤,٩٢٨	١٦٧٢	٨٢,٦	٩٦١,٦٨٦	٩٧٨,٦٣٢	٤١٥١,٥٦	٩٥٩٤,٥	%١٠٠

- وزارة الصناعة، إدارة البحوث الصناعية، (١٩٨٧-١٩٩١) صنعاء.
- الهيئة العامة للاستثمار، النشرات الإحصائية الشهرية، دائرة الدراسات والبحوث، (١٩٩٢-١٩٩٧)، صنعاء.

* الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ لا توجد أي استثمارات أجنبية (غير عربية) في هذه الفترة.

(٤-٥) فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن:

تفاءل المستثمرون الذين قامت بعثة منظمة الخدمات الاستشـــارية للخدمـــات الأجنبيـــة (FAIS) بإجراء المقابلة معهم بقدرة اليمن الكامنة على خلق فرص للحركة والعمل طويل الأجـــل، و بينـــوا أن المجالات والمناطق التي تحظى باهتمامهم تشمل المنطقة الحرة عدن، والبنيـــة التحتيـــة، والمشـــاريع المطروحة للخصخصة، والسياحة، و سنتناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ) المنطقة الحرة – عدن :

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (١٥١) لسنة ١٩٩٤ بالموافقة على الخطـــة العامـــة لتطويـــر المنطقة الحرة (عدن) على مدى ٢٥ سنة، وكان الهدف الرئيس من إنشائها إعادة الاعتبار لميناء عـــدن كمحور رئيسي لشحن الترانزيت بين أوروبا وآسيا وكبديل عن الموانئ المنافسة حيث يؤدي اســتخدامه إلى توفير الكثير من الوقت والتكلفة. وهكذا أصبحت هناك فرص للاستثمار الأجنبي في إقامة مشاريع في مجال البنى التحتية والمرافق والخدمات وفيما يلي أهمها:

١- **الكهرباء:** تفيد الدراسات بأن هناك حاجة إلى توليد (٧٥٠) ميجا وات إضافية على ثـــلاث مراحل.

٢- **المياه:** من المجالات المرغوب فيها تحلية مياه البحر بطاقة تصل إلى (٦٠) مليـــون مـــتر مكعب على أربع مراحل: وجدير بالذكر أن استهلاك المياه بلغ (٣٣,٢) م.م٣ عـــام ١٩٩٦ مقارنة مع ٢٠,٥ م.م٣ عام ١٩٩١.

٣- **الصرف الصحي:** إضافة إلى تطوير وإصلاح وتوسيع المحطات القائمة فهناك حاجـــة إلـــى إقامة ثلاث محطات جديدة في كل من شمال شرق مطار عدن، وعدن الصغـــرى، وشـــرق مدينة الشعب.

٤- **الصناعة:**

يحتاج القطاع الصناعي إلى الكثير من المرافق التي تمثل فرصاً للاستثمار مثل:

أ- إقامة منطقة للصناعات الخفيفة في كالتكس.

ب- إقامة منطقة للصناعات المتعلقة بالملاحة الجوية شمال مطار عدن.

ج- إقامة منطقة للصناعات الثقيلة – غرب مدينة الشعب.

د- إقامة منطقة لصناعة المواد الخام والمواد الأولية (الصناعات البتروكيماوية) شـــمال مدخـــل عدن الصغرى.

ب) **البنية التحتية:** تشكل البنية التحتية في الوقت الحاضر فرصاً كثيرة للاستثمار نظراً لضرورتها للتنمية الاقتصادية مثل الكهرباء والاتصالات والمياه، ومعالجة النفايـــة، والطـــرق، والموانـــئ والمطارات. وهي مرافق يمكن بناؤها باستثمارات جديدة وضخمة تفوق موارد الحكومة الماليـــة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولذلك سهلت الحكومة الاستثمار فيها على أساس (أبني – امتلك – شغل) أو (ابنـــي – شـــغل – حول).

ج) **الخصخصة:** أجاز مجلس الوزراء القرار رقم ٨ لعام ١٩٩٥ حول الإجراءات التنظيمية والتنفيذية للخصخصة وتم بموجبه تخويل الحكومة البـــدء بخصخصـــة (١٤٠) مؤسســـة معظمـــها فـــي المحافظات الجنوبية، وهذه المؤسسات يمكن تملكها من قبل المستثمرين الأجانب شـــأنهم شـــأن المستثمرين اليمنيين.

د) **السياحة:** تشكل السياحة مجالاً واسعاً للاستثمار الخاص في اليمن خاصة مع ما يمتاز به اليمـــن من مناخ جيد وملائم وتاريخ يعود إلى العصور القديمة وثقافة تتميز بحسن الضيافـــة وســـاحل مرجاني طويل.

(٤-٦) قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (١٩٨٣-١٩٩٧) :

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد اليمني سيتم استخدام ثلاثة نماذج قياسية الغاية منـها معرفة هل كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور في التنمية الاقتصادية في اليمن؟

(٤-٦-١) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة التي تحدث في الطاقة الانتاجيـــة للاقتصـــاد عـــبر الزمن، وتقاس الطاقة الانتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الاجمالي او الناتج القومي الاجمالي، وهو ما يحققه الاقتصاد القومي من نمو خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة. وحتى يتسنى فـــهم جـــدوى الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سيتم التعرض بشكل مختصر لوجهتي نظر المدرســة التقليدية والتجديدية حول هذه الاستثمارات. فوجهة نظر المدرســـة التقليديـــة تـــرى أن الاســـتثمارات الاجنبية المباشرة تؤدي الى انخفاض النمو في الناتج القومي الاجمالي نتيجة لشراء بعض الشـــركات الوطنية من قبل الشركات الاجنبية وتحويل ارباحها للخارج اضافة الى خروج الشركات الوطنية مـــن السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الاجنبية الى جانب خنـــق وتحجيـــم الشـــركات المحليـــة لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات انشطتها، وبالتالي الحد من جـــهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الاجمالي. أما ما يتعلق بوجهـــة نظـــر المدرسة التجديدية فإنها ترى أن هذه الاستثمارات تؤدي الى زيادة إمكانات النمو السريع في البلـــدان النامية، بسبب قدرتها على التمويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفـــوق قـــدرة منافســـيها المحليين، مما يمكن المشروعات الاجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة وبالتالي تعزيزها لامكانـــات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النمو في هذه البلدان. وبناءً على ما تقدم سيتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي حيث انه يمثل حصيلة النشاط الاقتصادي، وتكتسب دراسة مكوناته ومعدلات نموه مكانه بارزة في الدراسات الاقتصادية لكونه احد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

النموذج القياسي:

١- تبين النظرية الاقتصادية ان حجم الانتاج بشكل عام يتحدد بعنصري (العمل ، راس المال) كما تشير بذلك دالة الانتاج:-

Y=F (K,L).....(1)

حيث ترمز:

y : حجم الانتاج

L: حجم العمالة

K: راس المال

٢- يفترض النموذج ان الاستثمار المتحقق بالاقتصاد يتكون من الاستثمارات الاجنبية(DFI) ومصادر تمويل الاستثمارات الاخرى (OI) :-

I=F(DFI+OI).....(2)

٣- وبأخذ التغير الكلي للدالة (١) ينتج ما يلي:-

$$dy=\frac{\partial y}{\partial K}.dk+\frac{\partial y}{\partial L}.dL \quad .....(3)$$

٤- وعلى اعتبار ان التغير في راس المال يساوى الاستثمار ($dk = I$) تصبح المعادلة (3) على النحو التالي :-

$$dy=\frac{\partial y}{\partial k}.I+\frac{\partial y}{\partial L}.dL \quad .....(4)$$

٥- وبقسمة المعادلة (4) على (Y) نحصل على المعادلة التالية :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$\frac{dy}{y}=\frac{\partial y}{\partial k}.\frac{I}{y}+\frac{\partial y}{\partial L}.\frac{dL}{y} \quad \text{.....(5)}$$

٦- وبتعويض الدالة (2) في المعادلة (5) ينتج ان :-

$$\frac{dy}{y}=\frac{\partial y}{\partial k}.(\frac{DFI}{y}+\frac{OI}{y})+\frac{\partial y}{\partial L}.\frac{dL}{y} \quad \text{.....(6)}$$

٧- ولكي تكون المعادلة (6) أكثر دلالة يمكن اجراء بعض التعديلات عليها لتصبح:

$$\frac{dy}{y}=\frac{\partial y}{\partial k}.\frac{DFI}{y}+\frac{OI}{y}+\frac{\partial y}{\partial L}.\frac{dL}{y}.\frac{L}{L}$$

$$\frac{dy}{y}=\frac{\partial y}{\partial k}.\frac{DFI}{y}+\frac{OI}{y}+\frac{\partial y}{\partial L}.\frac{L}{y}.\frac{dL}{L} \quad \text{.....(7)}$$

٨- ويمكن اعادة صياغة المعادلة (7) بصورة أخرى على النحو التالي:

$$\overset{*}{Y} = a_1 X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3 \text{ .....(8)}$$

حيث ان :

$\overset{*}{Y}$: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

X1: نسبة الاستثمار من المصادر الاخرى الى الناتج المحلي الاجمالي.

X_2 : نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الي الناتج المحلي الاجمالي.

X_3: معدل النمو في القوة العاملة.

وترمز (a_1) و (a_2) إلى $\frac{\partial y}{\partial k}$ و(a_3) إلى $\frac{\partial y}{\partial L}.\frac{L}{y}$ ومن المتوقع أن تكون قيمة هذه المعلمات موجبة كما تشير اليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. وقد تم طرح قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الاستثمار الاجمالي في الاقتصاد لتلافي حدوث مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

- نتائج التقدير الإحصائي (القياسي):

اعتماداً على بيانات السلسلة الزمنية للفترة (١٩٨٣-١٩٩٧) في الملحق الإحصائي (١٠) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (ols) جرى تقدير المعادلة (٢)، وقد جاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤-٦)

النتائج الإحصائية لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي

المتغير التابع : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $\dot{Y}$		
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة	القيمة التائية (T-Values)
الحد الثابت a_0	١,٠٣-	٠,٢٢٦-
نسبة الاستثمارات من المصادر الاخرى الى الناتج المحلي الاجمالي X_1	٠,٢٤١	٢,١٢١
نسبة الاستثمارات الاجنبية للناتج المحلي الاجمالي X_2	٠,٠١٦	١,٨٨٣
معدل النمو في القوى العاملة X_3	٠.٢٦٣-	٠,٣٣٨-
D.W = ١,١٥٢ F = ٠,٣٢٢ R^{-2} = %٦٩		

ويستخلص من نتائج التقدير السابقة لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

١-تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمارات الأجنبية إلى أن أثر هذه الاستثمارات كان موجباً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% حيث بلغت قيمة هذا المعامل (٠,٠١٦)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة هذه الاستثمارات بمقدار ١% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٠١٦) بثبات العوامل الأخرى.

٢-اظهر التحليل السابق وجود علاقة إيجابية ما بين نمو رأس المال المحلي ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا ما يشير اليه قيمة المعامل بمقدار (٠,٢٤) أي أنه اذا نما الاستثمار المحلي بمقدار (١%)فإن ذلك سيؤدي الى نمو الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (٠,٢٤%). كما تبين قيمة (t) معنوية المتغير المستقل (X_1) في تفسير التغيرات في المتغير التابع ($\dot{Y}$).

٣-وبينت طريقة Ar(1) بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الاولى.

(٤-٦-٢) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدخرات المحلية:

تلعب المدخرات بكافة أشكالها دوراً على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية وتعتبر حجر الزاوية في تمويلها. وهي المرحلة الأولى في عملية تكوين رأس المال، ويعتبر كثير من الاقتصاديين أن ضعف وقلة المدخرات الوطنية سمة من سمات التخلف الاقتصادي التي تؤثر في كمية ونوعية الاستثمارات وهي عماد التقدم الاقتصادي ونلمس هذا في آراء العديد من الاقتصاديين سواء الأوائل منهم أو الحديثين فلقد أعتبر ريكاردو رأس المال المحرك الأساسي لعملية التنمية، وإن التراكم الرأسمالي يعتمد على مقدرة ورغبة الأفراد في الادخار وحجم الفائض الاقتصادي المتحقق (شرا يحة، ١٩٨٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقياس أثر الاستثمارات الأجنبية على الادخار المحلي لابد من التعرض الى العوامل المحددة للادخار الكلي في الفكر الاقتصادي وهي (عبد الغفار، ١٩٩٧):-

أ) المحددات الدخلية:-

- الدخل ونظرياته:-

نظرية الدخل المطلق، نظرية الدخل النسبي، نظرية الدخل الدائم، الدخل مدى الحياة.

ب) رصيد الثروة (الأصول)

ج) المحددات غير الدخلية:

معدل التضخم، العوامل السكانية، معدل الضرائب، وسيلة الصادرات، التمويل الخارجي، العوامل الاجتماعية والسياسية.

وقد تم التعرض في الفصل الثاني من هذه الدراسة بأن الدول النامية تستعين بالموارد الخارجية لتغطية فجوة الموارد المحلية لاستكمال عدم كفاية الادخار المحلي لتمويل البرامج الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم التطرق الى أشكال هذا التمويل وهي القروض والمنح والاعانات، والاستثمار الأجنبي بشقيه.

وحظيت قضية أثر التمويل الخارجي على الادخار المحلي باهتمام كبير ومتزايد في العقود الثلاثة الماضية وذلك على المستويين النظري والتطبيقي فقد استقر تاريخياً أن التمويل الخارجي يدعم – ويكمل – الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي.

إلا ان الدراسات المعاصرة قد أثارت قدراً كبيراً من الشك حول تلك المقولة.

فالآثار الإيجابية أو السلبية للتمويل الخارجي للادخار الإجمالي تتم بصفة أساسية من خلال تأثير القروض والاستثمارات الأجنبية على الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي.

يتحقق الأثر الإيجابي للتمويل الخارجي (قروض او استثمارات أجنبية) على الناتج القومي من خلال عدة آثار فرعية أهمها أن التمويل الخارجي – قروض واستثمار أجنبي مباشر – يمكن أن يؤثر إيجابيا على الناتج (الدخل القومي) – ومن ثم على الادخار المحلي – من خلال تمكين الدولة المعنية من استيراد التكنولوجيا الحديثة سواء في الشكل السلعي أو عقود استيراد الخبرة الفنية التي تأخذ شكل براءات اختراع أو علامات تجارية أو تراخيص.

أما الأثر السلبي على الادخار المحلي يتم ايضاً من خلال تراكم الديون الخارجية للاقتصاد المعني ويصبح على مثل هذا الاقتصاد تجنيب ما بين خمس الى ثلث حصيلة صادراته السلعية والخدمية من النقد الأجنبي للوفاء بخدمة الديون الخارجية من فوائد وأقساط، ويزيد العبء على مثل هذا الاقتصاد إذا كان ملتزماً بالوفاء بمدفوعات خدمة حجم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل على أرض تلك الدولة، وتتخذ تلك المدفوعات أشكال متعددة منها تحويلات الأرباح والفوائد والرسوم ومرتبات الأجانب وغيرها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تفرض على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام نسبة معينة من العمالة المحلية في هذه المشروعات.

وعلى ضوء ما تقدم سنحاول هنا قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة باستخدام نموذج الانحدار البسيط:-

$$L = a_0 + a_1 X_1$$

حيث ترمز :

L : عدد العمال في المشاريع الأجنبية.

X_1 : الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وباستخدام البيانات الواردة في الملحق الإحصائي (١٠) وتقدير المعادلة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى كانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٤-٨)

أثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة

المتغير التابع : العمالة في المشاريع الأجنبية		
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة	القيمة التائية (T-Values)
الحد الثابت	١٧٤,١٢-	٠,٤٠٤-
الاستثمارات الاجنبية X_1	٢,١٤	٤,٤١٣
D.W = ١,٤٦٣	F = ١٩,٤٧٨	R^{-2} = ٥٧%

يتضح من النتائج الاحصائية وجود علاقة ايجابية بين التكاليف الاستثمارية للمشاريع الأجنبية والعمالة الموظفة في هذه المشاريع، ويظهر ذلك من اختبار (t) الذي يشير إلى معنوية معامل التكاليف الاستثمارية عند مستوى معنوية ٥%، فزيادة الاستثمار الأجنبي بقيمة (١٠٠) مليون ريال سوف تؤدي الى زيادة حجم العمالة بمقدار (٢١٤) عامل، كما تشير النتائج إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبناءً على ما جاء في أعلاه وفي الدراسة التطبيقية لـ(Chung) حول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدخرات المحلية في الاقتصاد الصيني تم استخدام النموذج التالي:-

$$LogDS = a_0 + a_1 LogX_1 + a_2 logX_2$$

حيث ترمز:

DS : للمدخرات المحلية.

X_1 : للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

X_2 : للزمن.

وباستخدام البيانات الواردة في الملحق الإحصائي (١٠) واستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم تطبيق النموذج في أعلاه على الاقتصاد اليمني وكانت النتائج كما يلي:-

جدول (٤-٧)

النتائج الإحصائية لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية على المدخرات المحلية

المتغير التابع : المدخرات المحلية LogDS		
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة	القيمة التائية (T-Values)
الحد الثابت	٢,٩٨٣	٧,٨٢
معامل الاستثمارات الأجنبية LogX1	٠,٣٣	٢,٩٣
معامل الزمن LogX2	٠,٤١٣	٠,٨٤٥
D.W = ١,٣٢٧	F = ٤,٨٥٢	R^{-2} = ٣٥,٦%

يلاحظ من نتائج التقدير أن متغير الاستثمارات الأجنبية ارتبط إيجابياً بالمدخرات المحلية، فزيادة الاستثمارات الأجنبية بنسبة (١%) سيزيد المدخرات المحلية بنسبة (٠,٣٣%) كما جاءت النتائج السابقة في منطقة عدم الحسم فيما يتعلق بمشكلة الإرتباط الذاتي.

(٤-٦-٣) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة:

تم التعرض في الفصل الثاني اختلاف وجهات النظر حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ومن ضمن الآثار التي تم التعرض لها أثره على الاستخدام. فهناك من يرى أن التكنولوجيا المتدفقة بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة غالباً ما تعتمد على الأسلوب المكثف لرأس المال ومن شأن ذلك أن يؤدي الى زيادة البطالة بينما المدرسة التجديدية ترى أنها تؤدي إلى زيادة حجم الاستخدام المحلي بسبب تدني الأجور المحلية، وبسبب وجود تشريعات قانونية في بعض البلدان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤-٥) الخلاصة:

يلعب الاستثمار في أي بلد من بلدان العالم دورا مهما وحيويا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتزداد أهمية الاستثمار للدول النامية ومنها اليمن بشكل كبير جدا، حيث تمس الحاجة في هـــذه الدول الى أي تدفق مالي يعينها على انجاز مهامها الاقتصادية والاجتماعية.

فتركز الاستثمارات الاجنبية في قطاع الخدمات دون القطاع السلعي مثل الزراعة والصناعة يمثل اختلالا هيكليا في نمط الانتاج، واختلال التوزيع الجغرافي للمشروعات الاجنبية يترتب عليه اختـــلال التوازن في معدلات التنمية الاقليمية وهذا يعني عدم الاستفادة من تعبئة كل الموارد المتاحـــة لتحقيـــق عملية التنمية الإقليمية. وحتى يمكن الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في علاج الاختـلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني لابد أن يكون هناك معايير موضوعية تحكم اختيار المشروعات كأن تضع الهيئة العامة للاستثمار خطة بأولويات الاستثمار، وتكون متسقة مع أهداف خطة التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية، فانعدام اعتماد منهج لتقييم المشروعات قبل وبعد التنفيذ سيكون له اثر سلبي في قصـــور مساهمة هذه المشاريع في علاج الاختلالات الهيكلية وتحقيق اهداف الاقتصاد اليمني.

بالرغم من موقع اليمن الاستراتيجي ووفرة ثرواته الطبيعية الا أن حجم الاستثمارات الأجنبيـــة المباشرة ما زال متدنيا جدا لا يتناسب إطلاقا مع طموحات وآمال المخطط اليمني من تشجيع وجـــذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ولا يتناسب مع ما قدم من ضمانات وامتيازات لهذه الاســـتثمارات، وبقيت تلك الامتيازات على أهميتها غير حاسمة في نظر المستثمر، في حين قدمت دول أخرى أقل من تلك المزايا او الإعفاءات وكانت مركز جذب كبير للاستثمارات الأجنبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

النتائـج والتوصيـــات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

خلصت هذه الدراسة الى جمله من الاستنتاجات والتوصيات أوجزها فيما يلي:-

(٥-١)النتائج:

١- تلجأ الدول النامية للاستعانة بالموارد الخارجية بهدف تغطية فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي من اجل تنفيذ برامج الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

٢- تفضل الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر لما يصاحبه من تدفق للخبرات الفنية والتنظيمية والتسويقية وانسياب للتكنولوجيا المتقدمة اليها.

٣- أوضحت بعض المؤشرات والتطورات المالية والاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد اليمني زيادة حده المشكلات المالية والاقتصادية نتيجة للتزايد المستمر في الإنفاق الحكومي. وتأتي الفجوة الادخارية وفجوة الصادرات وعجز الموازنه ومشكلة المديونية في مقدمة المشكلات التي واجهت اقتصاد الجمهورية اليمنية.

٤- شهد الاقتصاد اليمني اعتماداً كبيراً على مصادر التمويل الخارجية و بخاصة القروض الخارجية في تغطية الفجوات التمويلية مما نجم عنه انعكاسات اقتصادية على درجة عالية من الخطورة تمثلت في تراكم القروض الأجنبية من جهة، وتصاعد أعباء خدمتها من جهة أخرى.

٥- انسجاماً مع ما ورد في الفقرة (٤) أعلاه، تبرز الحاجة الى إعادة هيكلة التدفقات النقدية الأجنبية ، بما يتضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقل حجم من الأعباء والتكاليف، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٦- يولد المناخ الاستثماري الملائم جواً من الثقة لدى المستثمر مما يحفزه لإقامة مشروعه الاستثماري بأمان تام، ويشمل المناخ الاستثماري العديد من العوامل المتداخله التي على الدولة أن تعمل على توفيرها لصالح المستثمرين.

٧- اتجهت اليمن في منتصف السبعينات الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك بصدور القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٥، الا أن هذا القانون لم يسفر خلال فتره تطبيقه الا عن نسبة ضئيلة جداً لهذا النوع من الاستثمار نتيجة عدم الاهتمام بهذا النوع من مصادر التمويل في ضوء ارتفاع حجم المنح والإعانات وتحويلات العاملين اليمنيين في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارج. ثم جاء القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ الذي أضاف الكثير من المزايا والحوافز والضمانات.

٨- اتضح من خلال دراسة المناخ الاستثماري لليمن ان الفترة ما بعد قيام الجمهورية اليمنية وخاصة (١٩٩٠- ابريل ١٩٩٥) كانت فترة مضطربه سياسيا واقتصاديا واداريا، فقد شهدت الساحه اليمنية حرب الانفصال، وتدهور سعر صرف الريال اليمني، وارتفاع معدلات التضخم، وعجزا كبيرا في الموازنة العامة، وارتفاع المديونية الخارجية وغيرها من الاختلالات التي عملت على اضطراب صفو المناخ الاستثماري لليمن، بالاضافة الى أن اليمن لم يوفر الشروط الضرورية و العوامل المحفزه لتدفق الاستثمار ومزاولة الإنتاج بسهولة وكفاءه نتيجة نقص وتدهور البنية التحتية.

٩- أظهر تطور الاستثمارات الاجنبيه نموا ملحوظا بعد قيام الجمهوريه اليمنية استجابة للمرحلة الجديدة. وقد ارتبطت الاستثمارات ارتباطا وثيقا بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة وأثبتت قدرة عالية على التكيف وحساسية ملموسة تجاه كل ما يستجد من ظروف غير عادية مثل ما حدث في عام ١٩٩٤ وهو العام الذي شهدت فيه اليمن حرب الإنفصال.

١٠- بينت الدراسة أن المشاريع الأجنبية تركزت في المدن الخمس الرئيسة مما يدل على أن هدف القانون في تنمية المناطق الإقليمية لم يتحقق، ويستدل من ذلك أن هذه المشاريع تفضل أن تكون قريبة من المراكز التي تتوافر فيها الخدمات الأساسية بشكل جيد، وأن أي حوافز لإقامة مشاريع بعيدة عن هذه المواقع ستكون غير مجدية ما لم تتوافر فيها الخدمات الأساسية.

١١- بلغ عدد المشروعات الأجنبية التي تمت الموافقة عليها خلال فترة الدراسة (١٤٧) مشروعا، ووصل إجمالي تكلفتها الاستثمارية إلى (١٦٦٦٥ مليون ريال) موزعة فيما بين مشروعات خدمية وصناعية وسياحية وسمكية وزراعية بنسب (٤٦,٨%) ، (٣٨%) (٧,٧%) (٥,٥%)،(٢%) من إجمالي التكلفة الاستثمارية على التوالي.

١٢- إن نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت نحو القطاع الخدمي كما استأثرت رؤوس الأموال الخليجية بالنصيب الأكبر في التوزيع النسبي لمصادر رؤوس الأموال الأجنبية. ٥٠١٧ أ ٥

١٣- كما تبين من نتائج التحليل القياسي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الا انه تأثير ضعيف، بالإضافة الى تأثيرها الإيجابي على المدخرات المحلية والعمالة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥-٢) التوصيات:-

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

١- ضرورة قيام هيئة الاستثمار بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمحتملة وإعداد قوائم بالمشروعات طبقاً لجدواها الاقتصادية، هذا فضلاً عن توفير جميع البيانات والمعلومات الدقيقة عن فرص الاستثمار وجعلها في متناول المستثمرين سواء الأجانب او الوطنيين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

٢- مراعاة التمييز في الحوافز والاعفاءات والمزايا التي تمنح لتلك الاستثمارات فيما بين الانشطة والقطاعات المختلفة حتي يمكن توجيه تلك الاستثمارات وفقاً للأولويات المدرجة في خطة التنمية بما يحقق أهداف الخطة على المستوي الوطني، ولا تكون هذه الحوافز ذات صبغه عامة كما في القانون الحالي.

٣- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في اليمن مع التاكيد هنا على أهمية النظرة الشمولية لهذا المفهوم، وعلى ضرورة توافر وتكامل جميع العناصر والأطر المشكلة له بلا انتقاص من دور أي منها اذا ما أريد للاستثمارات الأجنبية أن تؤدي دورها التنموي المأمول في الاقتصاد اليمني، وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن لها المساهمة في تحقيق ذلك:

أ- العمل على استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار.

ب- ازالة جميع القيود والإجراءات الإدارية والعقبات والناتجة عن التعارض فيما بين جهات الاختصاص المختلفة والتي تواجه المستثمرين.

جـ- ضرورة المراجعه الدائمة والمستمرة لمختلف التشريعات القانونية الناظمة للنشاط الاقتصادي عامة والاستثمار خاصة بما يكفل تطورها وملاءمتها للظروف المحلية والخارجية.

د- رفد الهيئات القائمة على ترخيص تلك المشاريع التي تتعامل مباشرة مع المستثمرين الأجانب بالكوادر والكفاءات القادرة على منح الترخيص دونما إجحاف او تراخٍ و بما يكفل اعطاء المستثمرين الأجانب صورة مشرفة عن الواقع الاستثماري والتعامل الرسمي في اليمن.

هـ- إيلاء أهمية متزايدة لتطوير البنى التحتية في اليمن بما يكفل مجارات مثيلاتها في دول المنطقة.

و- العمل على اقامة مدن صناعية وتأمين جميع المرافق والخدمات المتطورة لها الأمر الذي يؤدي الى تخفيض تكلفة المشاريع المقامة فيها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- ضرورة وجود برنامج متكامل لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلا عن توجيهها ومتابعة تنفيذها وتذليل الصعوبات التي تعترضها.

٥- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المجالات التي تسهم إيجابا في تحقيق أهداف التنمية وفقا للمعايير والمؤشرات الاتية:

أ- مساهمة المشروع في زيادة الناتج القومي. ب- مساهمة المشروع في زيادة الصادرات.

جـ مساهمة المشروع في خلق فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

د- ارتباط المشروع بالمشروعات المحلية. هـ- أهمية انتاج المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطني

هذا مع مراعاة إعطاء كل من هذه المعايير الوزن النسبي الملائم طبقا لمرحلة النمو التي تمر بها البلد والأهداف التي تسعي لتحقيقها.

٧- إيلاء الإعلام عناية خاصة لما له من تأثير في توفير المناخ الملائم للاستثمار بما يحقق الأهداف والطموحات الوطنية، ويجعله على مستوى التحدي والمنافسة الإقليمية والعالمية التي يواجهها اليمن في جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي الى أراضيه.

٨- تبنى برنامج واسع وشامل للتعليم الفني والمهني لتدريب أعداد كبيرة من قوة العمل غير الماهرة وشبه الماهرة على المهن المطلوبة لأغراض التنمية الصناعية بالتعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص باعتبارها المستفيد النهائي من هذا البرنامج.

٩- وأخيرا تعتبر الحماية والشعور بالاستقرار للمستثمر الأجنبي من الأركان الأساسية التي تؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في اليمن، ومن دونها ستذهب جل الجهود الوطنية والحوافز المتعددة أدراج الرياح، وستواجه فشلا حتميا إذا هي أغفلت هذا الجانب، وهذا العنصر المهم من عناصر المناخ الملائم للاستثمار. ومن أجل تجاوز هذه العقبة وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي بقدرة اليمن على حماية استثماراته تقترح الدراسة تكثيف الجهود الهادفة الى عقد المزيد من الاتفاقيات الخاصة بتأمين الحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع

١- آفاق اقتصادية، ١٩٩٧، استراتيجية المياه الأهداف والمعوقات وتحديات إدارة القطاع، العدد (٣١-٣٢) ص٢٧، صنعاء.

٢- آفاق الاقتصاد العالمي، ١٩٩٧، صندوق النقد الدولي، مكتبة لبنان، بيروت.

٣- أبو قحف، عبد السلام ١٩٩١، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط٢، الإسكندرية.

٤- الأحمد، أحمد قاسم، ١٩٨٠، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

٥- الافندي، محمد أحمد، ١٩٩٧، برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، دراسة تقويمية لنتائج الاصلاحات النقدية، بحوث اقتصادية عربية، العدد العاشر، القاهرة.

٦- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٢، المجموعة الإحصائية لمنظمة اللجنة، العدد الثالث عشر، عمان.

٧- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥، مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية، صنعاء.

٨- البحر، علي عبد الرحمن، ١٩٩٨، القطاع المصرفي ودوره في الاصلاح المالي والإداري، المؤتمر الاقتصادي الثاني للفترة ١٨-١٩٩٨/٤/٢٠، صنعاء.

٩- بركات، عبد الله حسين، ١٩٨٥، مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية، الكاتب العربي، الطبعة الأولى، دمشق.

١٠- بسيم،عصام الدين مصطفى، ١٩٨٤، الجوانب القانونية للمشروعات الدولية المشتركة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، ط٢، القاهرة.

١١- البشاري، أحمد علي، ١٩٩٨، الاصلاحات الاقتصادية (١٩٩٥-٢٠٠٠) الاجراءات والنتائج، المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني، ١٨-١٩٩٨/٤/٢٠،صنعاء.

١٢- بلفقيه، محمد عمر، ١٩٩٦، ميزان المدفوعات اليمني، دراسات في الاقتصاد اليمني بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الأول، الطبعة الأولى، صنعاء.

١٣- البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية مالية اكتوبر-ديسمبر ١٩٩٧، العدد الرابع، المجلد الثامن،الإدارة العامة للبحوث والإحصاءات، صنعاء.

١٤- بير غسمان، جويل وزياوفانغ شين، ١٩٩٥، مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع، المجلد ٣٢ ديسمبر، صندوق النقد الدولي.

١٥- الجهاز المركزي للاحصاء، الكتاب السنوي، عامي ١٩٩٦،١٩٩٧، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٦- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ١٩٩٧، برنامج الاصلاح الهيكلي المعزز (١٩٩٧-٢٠٠٠) الجزء الثاني، صنعاء.

١٧- الحجازين، زياد بولص، ١٩٩٦، مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

١٨- حجير، محمد مبارك، بدون سنة، تمويل التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العليا، القاهرة.

١٩- الخطيب، عبد الله هزاع، تخطيط القوى العاملة وربط السياسات التعليمية بالاحتياجات المستقبلية، المؤتمر الوطني للاصلاح والتطوير الإداري والمالي (٢٥-٢٩ اغسطس ١٩٩٨)، صنعاء.

٢٠ - دراز، حامد عبد المجيد، ١٩٨٨، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

٢١- الردواي، تيسير، ١٩٨٥، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، حلب.

٢٢- الزعبي، بشير، ١٩٧٦، دور التمويل الخارجي في خطتي التنمية الثلاثية والخماسية، البنك المركزي الأردني، عمان.

٢٣- شرايحة، وديع، ١٩٨٧، دراسات في التنمية الاقتصادية، درا كتابكم، عمان.

٢٤- الشرجبي، عبد الباري، ١٩٩٧، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الرابع، صنعاء.

٢٥- شقواره، يحيى علي، ١٩٧٦، أهمية الحوافز الاقتصادية للاستثمار في قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

٢٦-الشروان، فتحي محمد، ١٩٩٩، التحليل القياسي الاقتصادي لانتاج واستهلاك مجموعات الغذاء الرئيسية في الجمهورية اليمنية وتوقعاتها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

٢٧-صندوق النقد العربي، أيلول ١٩٩٧، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

٢٨-ظافر، محمد سعيد، ١٩٩٨، مستقبل الاستثمار في اليمن، المؤتمر الاقتصادي الثاني، للفترة ١٨-٢٠/٤/١٩٩٨، صنعاء.

٢٩- العباسي، مطهر عبد ا لعزيز، ١٩٩٦، الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول للبنوك الاسلامية في اليمن، صنعاء.

٣٠- عبده، فؤاد راشد، ١٩٩٧، اليمن: الوضع الاقتصادي وضرورة الاصلاحات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة.

٣١- عبد الله، عادل، برنامج تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٣١-/١٠-٥/١١/١٩٩٨، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٢- عبد الغفار، محمد، ١٩٩٧، مشكلة الادخار في مصر، مكتبة زهراء الشرق، ط١، القاهرة.
٣٣- عجمية، محمد عبد العزيز، و صبحي تادرس قريصة، ومدحت العقاد، ١٩٨٣، مقدمة التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت.
٣٤- غرفة تجارة دمشق، أيلول ١٩٩١، تشريعات الاستثمار في القطر العربي السوري، دمشق.
٣٥- فضة، محمد ابراهيم، ١٩٨١، دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان.
٣٦- القدسي، ياسين شرف ومحمد سعيد الروضي، ١٩٩٧، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الثالث، صندوق النقد العربي.
٣٧- لطايفة، أمجد سالم قويدر، ١٩٩٦، الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.
٣٨- المالكي، عبد الله عبد المجيد، ١٩٧٤، تدابير تشجيع رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، مجلس البحث العلمي الأردني، عمان.
٣٩- مدغمش، جمال عبد الغني، و محمد محمود المناجرة، ١٩٩٨، موسوعة التشريع الاردني الجزء السادس، دار البشير للنشر والتوزيع، ط١، عمان.
٤٠- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،١٩٩٨، تقدير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت.
٤١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٧، اتجاهات الاستثمار الأجنبية المباشرة في السبعينات والثمانينات، حلقة الأسواق المالية وتمويل المشروعات، الخرطوم.
٤٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٢، المناخ الاقتصادي والبنيوي الواجب توافره للقطاع الخاص، ورقة قدمت إلى الاجتماع السابع لمدير غرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عمان.
٤٣- الموفق، منصور عمر، ١٩٩٧، الاستثمارات الأجنبية وأهمية الرقابة عليها من وجهة نظر محاسبية، مجلة التجارة، العدد الخامس، صنعاء.
٤٤- الميتمي، محمد عبد الواحد، ١٩٩٧، أزمة العملة الوطنية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، صنعاء.
٤٥- مصطفى، محمد رفعت، ١٩٩٧، البنوك ودورها في التنمية، مجلة الثوابت، العدد التاسع، صنعاء.
٤٦- مصطفى، محمد مدحت، و سهير عبد الظاهر احمد، ١٩٩٩، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط١، القاهرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٧- وزارة التخطيط والتنمية، ١٩٩٦، الواقع الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية، صنعاء.

٤٨- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦-٢٠٠٠)، صنعاء.

٤٩- وزارة الصناعة، إدارة البحوث الصناعية، الكشوفات الخاصة بالمشاريع المرخصة من قبل لجنة اعفاءات الاستثمار، بيانات غير منشورة، صنعاء.

٥٠- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٧، تقرير الاستثمار العالمي، نيويورك وجنيف.

٥١- الهيئة العامة للاستثمار، ١٩٩٧، قانون الاستثمار، رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ و تعديلاته، الطبعة الخامسة، صنعاء.

٥٢- الهيئة العامة للاستثمار، ١٩٩٦، مهام واختصاصات الفروع، الشئون القانونية، مذكرة داخلية،صنعاء.

٥٣- الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الإحصائية الشهرية، عدة أعداد، صنعاء.

٥٤- الهيئة العامة للمناطق الحرة، ١٩٩٥، قانون المناطق الحرة رقم ٣ لعام ١٩٩٣، صنعاء.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Balasubramanyam, V.N and Sapsford, 1995, Foreign Direct Investment and Growth In EP and IS countries, The Economic Journal, Vol 106, No 434.

2. Chen, Chung, 1995, The Role of Foreign Direct Investment in China's post – 1978, Economic Development World
Development, Vol 23, No4.

3. ZeineAlbdin, Abdel, Raham, 1994, The Role of Foreign Direct Investment in oic countries, Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries, Vol 15, No3-4.

4. Source: world investment Report, Trends and Determinants, 1998, United Nations, New york and Geneva

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق (١)

مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي اليمني

مليون دولار

البيان / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	*١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الأقساط	٥٨٦	١٠٣٨,٨	٩٢٢,٤	٩١٦,٤	٧٦٦,٧	٧٤٧	٦٥٩	٢٢٤
الفوائد	١١٠,٢	٢٢٠,٩	١٩٧,٧	١٧٠,٢	١٥٧,١	١٤٤	١٢٢	٧٣
مدفوعات خدمة الدين	٦٩٦,٢	١٢٠٩,٧	١١٢٠,١	١٠٨٦,٦	٩٢٣,٨	٨٩١	٧٨١	٢٩٧
صادرات سلعية	١٣٨٤,٤	١١٩٦,٦	١٠٦٦,٢	١١٦٦,٨	١٧٩٦,٢	١٩٨٠	٢٢٦٣	٢٢٦٨
صادرات الخدمات	١٩٦,٧	٢٦٨,٨	٢٤٠	٢٢٥,٨	١٩٥,٥	---	---	---
حصيلة الصادرات	١٥٨١,١	١٤٦٥,٤	١٣٠٦,٢	١٣٩٢,٦	١٩٩١,٧	-	-	-
معدل خدمة الدين %	%٤٤	%٨٥,٩	%٨٥,٧	%٧٨	%٤٦	-	-	-

المصدر : كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٢٥٨-ص٢٥٩، صنعاء.

-كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٣٦٦-ص٣٦٧، صنعاء

- النسب حسبت من قبل الباحثة.

* لم تتوفر بيانات خاصة بصادرات الخدمات.

ملحق (٢)

الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط

مليون دولار

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات المباشرة لقطاع النفط (الصافي)	-١٣٠,٩	٥٨٢,٦	٧١٩,١	٧٠٣	١٧,٢	-٢١٨	-٦٠	-١٤٢

المصدر : كتاب الاحصاء السنوي، لعام ١٩٩٤، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٢٥٩، صنعاء.

كتاب الاحصاء السنوي، لعام ١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٣٦٧، صنعاء.

ملحق (٣)

المنح النقدية والعينية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)

مليون دولار

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المنح النقدية	١١٤,٢	٢٥	-	-	-
المنح العينية	٥,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محمد عمر بلفقية، ميزان المدفوعات اليمني، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول، ١٩٩٦، ص٣١٣، صنعاء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق (٤)

الاستثمارات المتوقعة في اليمن خلال سنوات الخطة ومصادر تمويلها

مليون دولار

البيان / السنوات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	المجموع
مصادر تمويل خارجية من الدول والمنظمات الدولية والعربية.	٣٦٧	٣٩١	٤١٧	٤٤٤	٤١٥	٢٠٧٠
مصادر التمويل الحكومية.	١٩٩	٢١٩	٢٤١	٢٦٥	٢٩١	١٢١٥
الاستثمارات الخاصة.	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠	١٠٠٠
الاستثمارات الأجنبية في الغـــاز والنفط الخام.	–	–	–	–	–	٣٨٩٣
المجموع الكلي للاستثمارات						٨١٧٨

المصدر : الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، ص٥٨، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء.

ملحق (٥)

بعض المؤشرات الإحصائية في مجال الكهرباء للفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٦)

السنوات		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المتوسط (١)
المؤشر	وحدة القياس								
الطاقة المنتجة	ج.و.س	١٦٦٣	١٨٠١,٦	١٩٥٣	٢٠٥١	٢١٥٩	٢٣٦٩	٢٣٣٤	
الطاقة المباعة	ج.و.س	١٢٧٩	١٣٧١	١٥٢٤	١٦٠١	١٤٣٢	١٥٠٥	١٦٠٨	
عدد المشتركين	ألف	٤١٣	٤٤٦	٤٧٨	٥١٢	٥٣١	٥٢٤,٢٤	٦٠٠	
معدل نمو الطاقـــة المنتجة	%	–	٨,٣	٨,٤	٥	٥,٢	١,٣–	١٤,٤	٥,٩
معدل نمو الطاقـــة المباعة	%	–	٧,١	١١,١	٥	.١٠,٥	٥,١	٦,٨	٤,١

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء

– النسب حسبت من قبل الباحثة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق (٦)

الأرقام القياسية لاسعار المستهلك للفترة (١٩٩١ – ١٩٩٥) لمدينتي صنعاء وعدن ١٩٩٠ = ١٠٠

المدينة / الرقم القياسي	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	صنعاء	عدن	صنعاء	عدن	صنعاء	عدن	صنعاء	عدن	صنعاء	عدن
الغذاء	١٣٦	١٤٢	١٧١	١٩١	٢٣٣	٢٦٧	٣٥٥	٤٤٣	٥٧٣	٦٧٦
الملابس	١٥٤	١٥١	٢٢٧	٢٣٧	٢٩٨	٣١١	٣٣١	٣٥٩	٤٤٩	٥٢٦
السكن	١٢٦	١٢٦	١٦٦	١٤٨	١٩٢	١٩٣	٢٢٢	١٨١	٣٤٥	٣٧٣
أخرى	١٣٣	١٣٤	١٥٦	١٦٢	٢٢٦	٢٣٧	٢٨٩	٣٢٩	٤٦٠	٤٩٦
الرقم القياسي العام	١٣٤	١٤٠	١٧١	١٨٧	٢٢٦	٢٦٠	٣١٦	٤٠٩	٥٠١	٦٢١

المصدر:– كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٧، ص٣٢٧، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء.

الملحق (٧)

هيكل الجهاز المصرفي

الرقم	البنك	الجهة	ملكية راس المال للجهة	عدد الفروع
١	البنك المركزي اليمني	الحكومة	%١٠٠	١٦
٢	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	الحكومة + خاص	%٥١ %٤٩	٣٧
٣	البنك الأهلي اليمني	الحكومة	%١٠٠	٣٤
٤	يونايتد بنك ليمتد	خاص	%١٠٠	٢
٥	البنك العربي	خاص	%١٠٠	٦
٦	بنك الاندنوسويس	خاص	%١٠٠	٥
٧	البنك التجاري اليمني	خاص	%١٠٠	٨
٨	بنك اليمن والكويت	خاص	%١٠٠	٣
٩	بنك اليمن الدولي	خاص	%١٠٠	٥
١٠	بنك الرافدين	خاص	%١٠٠	١
١١	البنك الصناعي	الحكومة + خاص	%٧٠ %٣٠	١
١٢	بنك التسليف للإسكان	الحكومة +خاص	%٩٣ %٧	٢
١٣	بنك التسليف التعاوني الزراعي	الحكومة + خاص	%٨٦,٧ %١٣,٣	٢٩
١٤	البنك الإسلامي اليمني (١)	خاص	%١٠٠	١
١٥	بنك التضامن الإسلامي (١)	خاص	%١٠٠	١
١٦	بنك سبأ الإسلامي (١)	خاص	%١٠٠	١

المصدر : محمد رفعت، البنوك اليمنية ودورها في التنمية ١٩٩٧، مجلة الثوابت، العدد التاسع، صنعاء

(١) مظهر العباسي، الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية ، ١٩٩٦، المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية في اليمن، صنعاء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق (١٠)

المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل القياسي للفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)

مليون ريال

البيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	اهتلاك رأس المال الثابت	الاستثمارات الأجنبية	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	الرقم القياسي العام للأسعار ١٠٠=١٩٩٢	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي	القوى العاملة في الاقتصاد	الاستهلاك الكلي	المدخرات المحلية	العمالة في المشاريع الأجنبية (عامل)
١٩٨٣	٣٠٩٩٣	٨٣٤٥	١١٧٠	٤,٠٦٤	٧١٧١	١٩,٤٤	١٥٩٤٣١	٣٦٨٨٨	٢,١٠٢	٣٢٤١٧	١٤٢٣,٦-	٧٠
١٩٨٤	٣٤٤٧٧	٨٦١٥,٦	١٢٨٩	١٠,٧٥٧	٧٣١٦	٢٠,٧٧	١٦٥٩٩٦	٣٥٢٢٤	٢,١٦٧	٣٩١٢٧	١٦٤٩,٦-	١٢٣
١٩٨٥	٤٠٥٧٣	٨٦٨٣,٦	١٤٠٥,٨	١٠,٦٩٨	٧٢٦٧	٢٤,١١	١٦٨١٨٤	٣٠١٤١	٢,٢٣٤	٤٣٣٨١	٢٨٠٧,٦-	٩٨
١٩٨٦	٤٦٩٣٥	٧٢٩١	١٩٠٣,٨	٥,٤	٥٣٨٢	٢٦,١٢٥	١٧٩٦٥٦	٢٠٦٠١	٢,٣٠٥	٥٥٧٠٥	٨٧٦٩,٨-	٦٧
١٩٨٧	٥٢٦٤٩	٨٤٢٠,٤	٢١٠٩	١,٤٠٨	٦٣١٠	٢٨,٣٩	١٨٥٤٤٨	٢٢٢٢٦	٢,٣٧٦	٦٣١٨٥	١٠٥٣٦,٤-	٦٠
١٩٨٨	٦٢١١٠	١٠٩٥٤	٢١٩١,٦	١٠٣,١١	٨٥٦١	٢٩,٠٣	٢١٣٩٥٠	٢٩٨٢٨	٢,٤٥	٦٧١٣٥	٥٠٢٥,٢-	٦٥
١٩٨٩	٧٤١٠٢	١١١٠٢,٦	٢٤٣١,٢	١١٠,٧٣٨	٨٥٦٥	٣٥,٧٨	٢٠٧١٠٣	٢٣٩٢٧	٢,٥٢٥	٧٧٢٤٢	٣١٤٠,٤-	١٦٤
١٩٩٠	١٢٣٧٥٧	١٦٣٥٠	٤٨٢٨	١١٨,٦٣٧	١١٤٠٣	٤٠,٨٥	٣٠٢٩٥٥	٢٧٩١٤	٢,٦٠٣	١١٤٧٣٧	٩٠٢٠	٣٩٨
١٩٩١	١٤٦٠١٢	٢٠١٢٧	٧٢٠٥	١٦٣,٥٥٨	١٢٧٥٨	٦٢,١٣	٢٣٥٠١٠	٢٠٥٣٤	٢,٦٨٤	١٥٥١٠٤	٩٠٩٢-	٤٢٠
١٩٩٢	١٨٢٧٨٦	٣١٩١٦	١١٤٢٦	١٧٧٦,٦٨٢	١٨٧١٣	١٠٠	١٨٢٧٨٦	١٨٧١٣	٢,٧٦٧	١٨٩٦٧٩	٦٨٩٣-	١٧١٢
١٩٩٣	٢٢٠٢٤٩	٣٩٥٧٩	١٤١٦٩	٢٠٢٠,٤٥٢	٢٣٣٨٩	١٣٢,١٦	١٢٦٦٠٢	١٧٦٩٧	٢,٨٥٣	٢٤٤٠٠٠	٢٣٧٥١-	١٢١٧
١٩٩٤	٢٦٨٧٨٩	٨٥٨٤٧	٢٠٧٠٩	٢٢٩,٩٢٧	٦٤٩٠٨	١٧٣,٩٧	٢٠٢٣٨١	٣٧٣١٠	٣,٣٢٢	٢٦٧٠٤٤	١٧٤٥	٢٣٢
١٩٩٥	٤٤٧٧٥٣	٩٣٧٦٣	٢٧٧١٨	١٥٥٩,٨٤٧	٥٤٤٨٥	٢٩٢,٩٨	١٥٢٨٢٧	١٨٥٩٧	٣,٤٤٢	٤٣٧٧٧٤	٩٩٧٩	١٥٨٩
١٩٩٦	٦٥٥١٩٢	١٣٦٤٩٨	٦٨٦٩٧	٤٩٣٣,٦٧٢	٦٢٨٦٧	٣٧٧,١٩	١٧٣٧٠٣	١٦٦٦٧	٣,٥٦٦	٥٥٣٧٢٤	١٠١٤٦٨	١٠٢٩
١٩٩٧	٧٤٠٦٢٦	١٧٠٦٢٣	٦٨٧٥٣	٥٦١٦,٥٨٤	٩٦٢٥٣	٣٩٨,٨٣	١٨٥٧٠٢	٢٤١٣٤	٣,٦٩٥	٥٧٢٤٠٠	١٦٨٢٣٦	١٧٨٥

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، لعامي ١٩٩٦،١٩٩٧م.

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الإحصائية، لمنظمة اللجنة،العدد الثالث عشر، عمان، ١٩٩٢.

- فتحي الشروان، التحليل القياسي الاقتصادي لانتاج واستهلاك مجموعات الغذاء الرئيسية في الجمهورية اليمنية وتوقعاتها للمستقبلية، رسالة ماجستير، ١٩٩٩م، الجامعة الأردنية، عمان.

- عبد الله الخطيب، تخطيط القوى العاملة وربط سياسات التعليم بالاحتياجات المستقبلية، المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري والمالي (٢٥-٢٩ اغسطس١٩٩٨م)، صنعاء.

- الهيئة العامة للاستثمار النشرات الإحصائية الشهرية لأعداد مختلفة.

Abstract

The Role of Direct Foreign Investment in Economic Development: The Case of Yemen

Prepared by:
Lubna H. Al Mussebli

Supervisor:
Dr. **Ahmed K. Malkawi**

This study discusses the role of the direct foreign investments in the developing countries in general and in Yemen in particular as it is one of the external resources of finance desired in the meantime. This study also aims to show the general investment environment as well as investment obstacles in Yemen.

The study has recognized that the size of investments is modest consequently their role in the economic development is weak. This has a lot to do with the general investment environment that seems not to be the appreciate one to attract those investments. Although the investment law includes many privileges and exemptions, however, it has unfortunately led to attract a substantial increase in the size of foreign investment.

The study recommends, among other, the following:

- The necessity for creating a suitable investment environment, and strengthening it by a distinguished information system that livers up to the national goals and ambitions, and to the challenges at the regional and international level as well.
- The necessity for having a comprehensive program to attract, orient and follow up foreign projects to minimize any possible difficulty that they may face.
- Reinforcing the efforts to conclude more agreements according to the "agreement for protection and promotion of the exchanged investments". to ensure investor's confidence .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit